

Distr.: General
1 April 2021
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 1 نيسان/أبريل 2021 موجهة إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أرفق طيه نسخة من الإحاطة الإعلامية التي قدمتها السيدة بينتو كيتا، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والسيدة ساندرين لوسامبا، المنسقة التنفيذية للتضامن النسائي من أجل السلام والتنمية المتكاملة، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو إستونيا، وأيرلندا، والصين، وفرنسا، والمكسيك، والنيجر، والهند، (بالنيابة عن مجموعة ال 3+1؛ تونس، وكينيا والنيجر وكذلك الاتحاد الروسي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وفييت نام، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بجلسة التداول بالفيديو حول ”الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية“، التي انعقدت يوم الثلاثاء، الموافق 30 آذار/مارس 2021. وأدلى ببيان أيضا ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفقا للإجراء المبين في الرسالة الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن والمؤرخة 7 أيار/مايو 2020 (S/2020/372)، والتي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ستصدر هذه الإحاطة والبيانات بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) دانغ دينه **كوي**
رئيس مجلس الأمن



290421 050421 21-04421 (A)



المرفق الأول

إحاطة من الممثلة الخاص للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بينتو كيتا

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أشكركم على إتاحة الفرصة لي لمخاطبتكم اليوم لتقديم تقرير الأمين العام عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2021/274) ولتقديم لمحة عامة عن الحالة الراهنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

بعد فترة وجيزة من وصولي إلى كينشاسا بصفتي ممثلة خاصة للأمين العام، بدأت سلسلة من المشاورات مع القادة السياسيين الرئيسيين والجهات الفاعلة والمجتمع المدني الكونغولي، وزرت المقاطعتين في الشرق وكاساي حيث توجد فيهما بعثة الأمم المتحدة، للاجتماع بأفرقة البعثة وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ ولايتنا والتحديات المقبلة.

إن النتيجة الأولى التي توصلت إليها في أعقاب هذه المشاورات المبكرة مؤداها أن البلد ركَّز بالفعل على انتخابات عام 2023. وتمثل العملية الانتخابية لعام 2023 مرحلة حاسمة جديدة في عملية الانتقال الديمقراطي، والتوطيد المؤسسي والاستقرار في البلد. بعد الانتقال السلمي للسلطة بين الرئيس كابيلا والرئيس تشيسيكيدي في عام 2019 وإجراء تعديل في أعضاء الائتلاف الحاكم في الأشهر الثلاثة الماضية، فإن هذا الموعد النهائي يدل بالفعل على المواقف السياسية ومقترحات الإصلاح المدرجة في جدول أعمال البرلمان العائد والنقاش العام. ووفقا لرغبات الرئيس تشيسيكيدي، أوضح لي رئيس الوزراء المعين السيد جان ميشيل ساما لوكوندي كيينغي أيضا أن التحضير لانتخابات عام 2023 إحدى أولويات الحكومة المقبلة.

لذلك، أشعر أن الأشهر الـ 33 التي تسبق هذه المواعيد النهائية للانتخابات السبيل الذي يجب أن نسلكه مع الحكومة والشعب الكونغولي بمضاعفة طاقتنا وكفاءتنا في التغلب على العقبات والتحديات التي ستنشأ من أجل الاستمرار في توطيد دعائم الديمقراطية في البلد ومؤسساته، والمضي قدما نحو تحقيق الاستقرار في الشرق والقيام بالإصلاحات اللازمة لتحقيق تلك الغاية. وفي هذا السياق، أود أن أتطرق إلى الفرص التي تتيحها الحالة السياسية الراهنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن المخاطر التي تنطوي عليها.

في الواقع، لا يمكننا تجاهل التحديات ونقاط الضعف المستمرة والعقبات المتبقية؛ بل لا نستطيع أن نتجاهل التحديات التي تواجهنا. وسيتطلب التغلب عليها من المجتمع الدولي والحكومة أن يتكلما بصوت واحد وأن يتصرفا بعزم مشترك. وفي هذا الصدد، من الجوهري الحصول على الدعم الكامل من لدنْ جميع أعضاء المجلس.

إن الفرصة الأولى التي أرى أنها تتعلق بتشكيل الحكومة الجديدة، ونعمل معها في شراكة لدعم تنفيذ الإصلاحات التي تمس الحاجة إليها. ومن خلال تبادلي للآراء مع الرئيس تشيسيكيدي ورئيس الوزراء المعين، يمكنني أن أبلغكم بأنه يمكن بناء الزخم اللازم للتغيير. وهناك فرصة للدفع قدما بعمل الإدارة الحكومية وإجراء الإصلاحات المؤسسية الضرورية، الأمر الذي سيكون له تأثير مباشر في دعم الحل السلمي للنزاعات في الشرق. لقد شجعني تصميم الرئيس واستعداده لتعبئة جميع الموارد اللازمة لتلبية

احتياجات الأمن والاستقرار للشعب الكونغولي في الشرق، وتشجعت أيضا بالنقاش العملي البناء والمفتوح الذي تمتعت به مع رئيس الوزراء المعين وجميع كبار المسؤولين الكونغوليين الآخرين.

لذلك شددت على القيادة الكونغولية بأنه لا بد للحكومة الجديدة من أن تتصرف على جناح السرعة بشأن عدد من المجالات ذات الأولوية، التي تتوافق بدورها مع الأولويات المحددة في ولاية البعثة. وتشمل هذه الإصلاحات إصلاح القوات العسكرية وقوات الشرطة الكونغولية؛ وإصلاح القوات المسلحة الكونغولية؛ وتولي المسؤولية عن الحماية الفعالة للمدنيين على الصعيدين الوطني والإقليمي؛ وضمان فعالية واستدامة عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على أساس مجتمعي؛ وتعزيز نُظم العدالة المدنية والعسكرية ودعم العدالة الانتقالية؛ وبدء خطط الدورة الانتخابية لعام 2023. والتشديد على جميع أصحاب المصلحة بضرورة العمل في الإطار الدستوري وتنظيم الانتخابات في الوقت المناسب وبطريقة شاملة، مع احترام الجدول الزمني للانتخابات.

إنني ملتزمة بالعمل جنبا إلى جنب مع شركائنا لضمان نجاح هذه الحكومة الجديدة. وفي الوقت نفسه، شددت أيضا على ضرورة التغلب على الجمود الذي يعوق التقدم السياسي والاستقرار. وبالتعاون مع الشركاء، يجب على الحكومة أن تعمل على تلبية الاحتياجات الأمنية والإنسانية والإنمائية الهائلة والملحة التي تواجه البلد. وفي هذا الشأن، يجب على الحكومة أن تكفل عدم زيادة تأخير الإجراءات اللازمة للاستجابة لهذه الاحتياجات.

ساعدت العملية الانتقالية للبعثة على حفز فرص أخرى لزيادة التعاون داخل أسرة الأمم المتحدة ومع الشركاء الآخرين. وبينما نستعد لإغلاق مكاتب البعثة الميدانية في منطقة كاساي في حزيران/يونيه، أعتقد أننا سنتمكن من القيام بالشيء نفسه في العام المقبل في تنجانيقا، وسنعمل على توسيع نطاق التعاون مع فريق الأمم المتحدة القُطري في مجال سيادة القانون، وفي إطار نهج العلاقة الثلاثية بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. ويهدف ذلك إلى تقليص الاحتياجات الإنسانية لأبناء الشعب وضعفهم، والمساهمة في تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة.

نتوقع استخدام نُهج مماثلة في مقاطعتي كيفو وإيتوري، مع استخدام مجموعة كاملة من أدوات حفظ السلام في ضوء التعجيل في إحراز تقدم نحو حل النزاعات. ويتدخل شركاء مثل البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي أيضا بتقديم المساعدة التي تمس الحاجة إليها من أجل برامج نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج المجتمعي، والقدرة على الصمود، فضلا عن الهياكل الأساسية التي ستعزز قدرة الحكومة على بسط سلطة الدولة على البلد، وتوفير الحماية في مناطق الصراع. وفي الوقت نفسه، يدعم صندوق بناء السلام المصالحة والتماسك الاجتماعي، والحكم المحلي الشامل للجميع، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع المحلي، وإيجاد حلول دائمة للسكان المشردين.

ومهما يكن من أمر، فإن ديناميات الصراع العميقة الجذور والمعقدة في مقاطعتي كيفو وإيتوري تعني أننا لم نبلغ بعد مرحلة التفكير في انسحاب البعثة من هاتين المقاطعتين، نظرا للتحديات الأمنية والحمائية والإنسانية البالغة الخطورة التي لا تزال قائمة هناك.

فبالفعل رأيت بشكل مباشر – في بعثتي الأولى إلى هذه المناطق ومن خلال التبادلات مع سلطات المقاطعات والمجتمع المدني وزملائي في الأمم المتحدة – التحديات التي لا يزال هذا الجزء من جمهورية

الكونغو الديمقراطية يواجهها. وقد جددت التزام البعثة والفريق القطري بالعمل، إلى جانب جميع الشـــركاء والزملاء، للمساعدة في تخفيف معاناة السكان الكونغوليين الطويلة الأمد وغير المقبولة.

فلأجل إسـكات المدافع لا يوجد حل عسـكري، بل اسـتراتيجيات سـياسـية. ويجب أن تأخذ هذه الاستراتيجيات في الاعتبار الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية العديدة وتتصدى لها، بما في ذلك ما يتعلق بإدارة الجهاز الأمني والتصـــدي للتحديات الكامنة وراء انعدام الأمن فيما يتعلق بحيازة الأراضـــي وتحسين الشفافية والمساءلة في قطاع التعدين.

وعلى الرغم من أن هذا سيتطلب ضمانا أمنيا هاما للجيش والشرطة لإفساح المجال أمام القرارات السياسية، ينبغي أن يكون الدافع الرئيسي للجهود سياسيا. وتنفيذ استراتيجياتنا الإقليمية أمر بالغ الأهمية في هذا الصــدد، نظرا لارتباطها بتخطيط انتقال البعثة، بما في ذلك ضـرورة التصــدي للجهات المفسـدة – تلك الشبكات على الصعيدين الوطني والمحلي التي تدعم أنشطة الجماعات المسلحة وتستفيد من اقتصاد الحرب.

وبهذا الفهم نشدد على الحاجة إلى التعجيل بعملية إصلاح قطاع الأمن وتشغيل برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المجتمعات والاستقرار. إن الخروج عن سياسات الماضـي التي لا يمكن الدفاع عنها وتنفيذ العمليات المســتدامة أمران ضـــروريان لتفكيك الجماعات المســلحة وضـــمان قدرة قوات الأمن الكونغولية على تولي المسؤولية بالكامل عن حماية المدنيين.

والبعد الإقليمي مهم أيضـا في هذا الصـدد. فبدون رؤية إقليمية جديدة ومنبر مشـترك لإيجاد حلول غير عســكرية للعوامل المحركة للنزاع عبر الحدود – ســواء أكانت جماعات مســلحة أجنبية أم تجارة غير مشروعة في الموارد الطبيعية – فإن عمل البعثة مع شركائنا الحكوميين سيكون محدودا في استدامته. وفي هذا الشـأن، سـأضـاعف الانخراط مع المبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى وأطلب أيضـا دعم المجلس لانخراطنا الإقليمي المشترك.

وهذا يقودني إلى فرصة أخرى – تولي الرئيس تشيسيكيدي مؤخرا رئاسة الاتحاد الأفريقي. فلا ترمز هذه الرئاســة إلى عودة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تناغم الأمم الرائدة في القارة الأفريقية فحســب، بل يجب أن تجعل من الممكن كذلك إظهار التزام البلد والمنطقة بإسكات البنادق نهائيا في ذلك الجزء من القارة. ومن الضـروري أن نؤيد التزام الرئيس تشـيسـيكيدي ورئاسـته للاتحاد الأفريقي بإرسـاء منطقة البحيرات الكبرى بقوة ونهائيا في تفاعلات السلام والأمن والتنمية الاقتصـادية الإقليمية الشاملة والمستدامة. ويسرني أن أشير إلى التزام الرئيس تشيسيكيدي المستمر بتحسين العلاقات مع جيران جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي يظل يكتسي أهمية حيوية لتحقيق الاستقرار في المقاطعات الشرقية من البلد وكفالة السلام والأمن في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية.

وأتعهد بأن أدعم بنشاط مبعوثنا الإقليمي الخاص، هوانغ شيا، حتى نتمكن من اغتنام فرصة رئاسة جمهورية الكونغو الديمقراطية للاتحاد الأفريقي من أجل المضـــــي قدما ببرنامج طموح للتعاون الدولي في مختلف المجالات، بما في ذلك مسائل السلام والأمن، فضلا عن مسائل المعونة الإنسانية والتنمية ومكافحة الإفلات من العقاب.

وســتركز البعثة، في ظل قيادتي، على ثلاث مهام أســاســية هي: أولا، نشــر المســاعي الحميدة والاستراتيجيات السياسية لدعم كل من حماية المدنيين وجهود تحقيق الاستقرار، لا سيما من خلال إصلاحات الإدارة الأمنية ومواصـــــلة مكافحة الإفلات من العقاب؛ ثانيا، دعم جمهورية الكونغو الديمقراطية في قيادتها

الإقليمية والقارية لتعزيز السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى؛ وثالثا، تنفيذ استراتيجيتنا الانتقالية، مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء والمانحين الآخرين، سعيا إلى تحسين قدرة الحكومة على ضمان حماية المدنيين، لا سيما في المناطق المتأثرة بالنزاع.

المرفق الثاني

إحاطة من المنسقة التنفيذية لمنظمة التضامن النسائي من أجل السلام والتنمية التكاملية، ساندرين لوساما

[الأصل: بالفرنسية]

أشكركم على إتاحة الفرصة لي لتقديم هذه الإحاطة اليوم. اسمي ساندرين لوساما، وأنا المنسقة الوطنية لمنظمة SOFEPADI، التضامن النسائي من أجل السلام والتنمية المتكاملة، وهي منظمة كونغولية تناضل من أجل الدفاع عن حقوق نسائية محددة وتعزيزها.

لقد وُضعت استراتيجية مشتركة عقب اتخاذ القرار 2502 (2019)، في أواخر تشرين الأول/أكتوبر 2020، بشأن الانسحاب التدريجي والمتدرج لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكنا نعتقد، بوصفنا منظمة من منظمات المجتمع المدني تعمل جنبا إلى جنب مع القبائل والسكان المحليين الذين يعانون من حروب لا نهاية لها، أنه سيكون من المفيد تباحث الدروس التي يمكن استخلاصها من 20 عاما من وجود البعثة في الميدان، وكذلك آفاق الانسحاب المتدرج والتدريجي، على النحو المتوخى في القرار المذكور أعلاه.

والواقع أنه بعد 20 عاما من وجود البعثة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا تزال توقعات الشعب الكونغولي عالية واحتياجاته هائلة، لا سيما فيما يتعلق بفتح المجال الديمقراطي. وتستحق الجهود التي بذلت مؤخرا في هذا الاتجاه التشجيع، لا سيما فيما يتعلق بمشاركة مجتمع مدني مستقل ووسائط إعلام حرة ومعارضة سياسية بناءة في الحياة السياسية في البلد.

ويشكل استمرار نشاط الجماعات المسلحة في شرق البلد، فضلا عن التوترات القوية والنزاعات القبلية في جميع أنحاء البلد، تهديدا مستمرا لأمن السكان المدنيين المشردين بصورة دائمة داخل حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية أو خارجها.

وتتطلب طبيعة النزاعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحجمها ومدتها استجابة محلية شاملة وسريعة ومنسقة فيما بين عدة جهات فاعلة، بما في ذلك جهات فاعلة إقليمية وعسكرية ومدنية.

ويدل العدد الذي لا يزال كبيرا من انتهاكات حقوق الإنسان وطبيعة هذه الانتهاكات والإفلات من العقاب الذي يتمتع به المسؤولون عن هذه الانتهاكات على أن نظام العدالة الكونغولي يعاني منذ فترة طويلة من عيوب كبيرة.

وقد أوجدت الحالة السياسية والأمنية وحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية احتياجات كبيرة من حيث مكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم والمصالحة المجتمعية وإقرار الحقيقة.

ونظرا إلى التحديات الأمنية التي تواجه السكان المدنيين، ولا سيما في كيفو الشمالية – حيث لا يزال وجود الجماعات المسلحة وأنشطتها يهددان سكان تلك المنطقة بشكل خطير – فإن البعثة تتعرض للانتقاد بانتظام، بل وبعنف، بسبب محدودية قدرتها على حماية المدنيين.

وقد شوهت سمعة البعثة بين السكان المدنيين عدة حالات اعتداء واستغلال جنسيين ارتكبها مدنيون وعسكريون. ولئن كانت الأمم المتحدة قد اتخذت تدابير وقائية وتأديبية، لا سيما في إطار سياستها القائمة على عدم التسامح مطلقا في مسائل الاعتداء والاستغلال الجنسيين، فإن من النادر أن تشرع الدول المساهمة، التي تظل الحكم الوحيد للأعمال التي يقوم بها رعاياها، في إجراءات جنائية.

ويبدو تجديد ولاية البعثة في كانون الأول/ديسمبر 2020، في نظر السكان المتضررين، بارقة أمل في العودة القطعية إلى السلام، ولا سيما في شرق البلد.

ولكن منذ ذلك الحين لم يحدث أي تغيير كبير، ويبدو أن الحالة تسير من سيء إلى أسوأ؛ فنشاط الجماعات المسلحة آخذ في الازدياد، وانعدام الأمن مستمر، وانتهاكات حقوق الإنسان مستمرة. والاغتيال الأخير للسفير الإيطالي لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية حين كان في مهمة إلى مقاطعة كيفو الشمالية هو دليل دامغ على هشاشة الحالة الأمنية في ذلك الجزء من البلد، وذلك على الرغم من وجود بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ أكثر من 20 عاما.

وعلى سبيل التوضيح فإن بلدية بولونغو في إقليم بيني، في ليلة الأحد إلى الاثنين 15 آذار/مارس 2021، تعرضت لهجوم شنته القوات الديمقراطية المتحالفة، مما أسفر عن مقتل 14 شخصا، من بينهم 4 نساء، ذُبحوا بالسكاكين. الصور فظيعة. وقد لوحظت عدة حالات تشريد للسكان حيث تخلوا عن مناطقهم وتوجهوا نحو مدينة بيني.

في إيتوري لا تزال النزاعات المسلحة والمجتمعية تتسبب في تشريد السكان على نطاق واسع. وفي منطقة لوبا وحدها، الواقعة على بعد 30 كيلومترا تقريبا من مدينة بونيا، يوجد 17 مخيما للمشردين من دجوغو. ولا تزال ظروفهم المعيشية سيئة. كما أن لدى مدينة بونيا أربعة مخيمات للمشردين، ونحن نشهد ظاهرة غير مسبوقة – فهناك أطفال تتراوح أعمارهم بين عامين وثلاثة أعوام يجوبون المدينة للتسول.

إننا نوصي مجلس الأمن بما يلي:

- إعطاء الأولوية للجهود الرامية إلى معالجة دوافع الصراع المتعدد الأوجه في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك عن طريق كفالة اتباع نُهُج تراعي الفوارق بين الجنسين لتشجيع المصالحة بين المجتمعات المحلية، وإدارة الموارد الطبيعية، ومنع نشوب الصراعات، وكفالة رصد جميع كيانات الأمم المتحدة لكل الهجمات والتهديدات بالعنف ضد النساء العاملات في بناء السلام والسياسة والناشطات والمدافعات عن حقوق الإنسان كجزء من عمليات الإنذار المبكر؛
- كفالة مراعاة جميع العمليات الانتقالية للفوارق بين الجنسين، بما في ذلك من خلال المعايير والتحليلات والخبرة التقنية المتعلقة بنوع الجنس والمشاورات المنتظمة مع مختلف منظمات المجتمع المدني النسائية في جميع أنحاء البلد في جميع مراحل التخطيط والانسحاب من البعثات، وضمان نقل الأنشطة المتصلة بالمرأة والسلام والأمن بطريقة مستدامة؛
- إعطاء الأولوية للمشاركة المجتمعية المراعية للفوارق بين الجنسين، والتي تشمل إجراء مشاورات منتظمة مع جماعات حقوق المرأة، والعاملات في مجالي السلام والدفاع عن حقوق الإنسان، وذلك في إطار أنشطة البعثات العادية، والتقدير العلني لدور المرأة الأساسي؛

- كفالة قيام جميع كيانات الأمم المتحدة ذات الصـــلة وخبرائها، بمن فيهم كبار المســؤولين، مثل الممثل الخاص للأمين العام ومنسق الشؤون الإنسانية والمنسق المقيم، بإصدار بيانات إدانة ردا على التصريحات العنيفة وتدابير القمع ضد المجتمع المدني في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما فيها ما يصدر بحق المدافعين عن حقوق الإنسان وصانعي السلام؛
- التشـــجيع، في إطار العدالة الانتقالية، في حالة تقرير رســم الخرائط، على إنشــاء دوائر مختلطة متخصـصـــة في الملاحقة القضــائية للجرائم الدولية داخل المحاكم الكونغولية، وذلك من أجل حل مشكلة التكاليف والوقت؛
- تزويد العدالة الكونغولية بتقارير خبراء مُعدة للتكيف مع الســياق والجرائم، بما في ذلك العنف الجنســي والطب الشــرعي، على النحو الذي أوصــى به مجلس حقوق الإنســان في قراره 42/34، الصادر في سبتمبر/أيلول 2019.

أود أن أنهي هذه الإحاطة الإعلامية بتكرار كلمات الممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية، السيدة بينتو كيتا:

”بمســاعدة القوة، وبإرادة ســياســية على مســتويات الحكومات المركزية والإقليمية والمحلية من جهة، ومن ناحية أخرى التصــميم الذي يبديه جميع الشــركاء بما في ذلك الأمم المتحدة وبعثتها لتحقيق الاســتقرار، فضـــلا عن الشــركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، ســيكون من الممكن القيام بالأمور بطريقة مختلفة“.

المرفق الثالث

بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، داي بينغ

[الأصل: بالصينية]

أرحب بتعيين السيدة كيتا ممثلة خاصة للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبأول إحاطة إعلامية تقدمها إلى المجلس. إنني أتطلع إلى دور أكبر لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقيادة السيدة كيتا في صون السلم والاستقرار في البلد. وقد استمعت أيضا إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمتها السيدة لوسامبا. كما أرحب بالقائم بأعمال جمهورية الكونغو الديمقراطية في هذه الجلسة.

تبقى الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الوقت الراهن مستقرة بصفة عامة. وفي الوقت نفسه فإن الوضع السياسي في البلاد يشهد تغييرات. فلقد استمر تصاعد العنف في شرق البلد، وتواجه الحالة الإنسانية تحديات خطيرة. ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم السلم والاستقرار في البلد وأن يقدم المساعدة العملية على أساس احتياجاته. وفي ضوء تقرير الأمين العام (S/2021/274)، أود أن أشدد على النقاط الثلاث التالية.

أولا، هناك حاجة إلى الحفاظ على الاستقرار السياسي والنهوض بالحكم الوطني بشكل مطرد. لقد أجرى الائتلاف الحاكم في جمهورية الكونغو الديمقراطية للتو تعديلا وزاريا. والمهمة الأكثر إلحاحا هي تشكيل حكومة جديدة شاملة للجميع وتجسد الإرادة الشعبية لضمان التقدم السلس لجدول الأعمال الرئيسي للبلد. فهذا هو ما يتوق إليه بشدة شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن التطلعات المشتركة للمجتمع الدولي. إن جمهورية الكونغو الديمقراطية بلد أفريقي رئيسي وله تأثير كبير. وتهنئ الصين الرئيس تشيسيكيدي على توليه رئاسة الاتحاد الأفريقي وتتطلع إلى اضطلاع جمهورية الكونغو الديمقراطية بدور أكبر في توطيد التعاون الإقليمي والدولي.

ثانيا، هناك حاجة إلى التصدي للتحديات الأمنية وتركيز الجهود على استئصال خطر العنف. لقد استمر الصراع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية لعقود. وقد قدم المجتمع الدولي استثمارات هائلة. وقدمت بعثة الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات تضحيات كبيرة، إلا أن حوادث العنف والاشتباكات الطائفية تقع من وقت لآخر. ففي الآونة الأخيرة شنت جماعة مسلحة هجوما مشينا على قافلة تابعة للأمم المتحدة، مما أسفر عن وفاة السفير الإيطالي لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية والوفد المرافق له. إن الصين تدين بشدة هذا الهجوم وتعرب عن تعازيها للضحايا. ويبين هذا الحادث مرة أخرى أنه لا يمكننا كسر الحلقة المفرغة للصراعات العنيفة إلا بمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات، وذلك باستخدام مزيج من أدوات الأمن والتنمية والانخراط في التعاون الإقليمي.

إن الاستراتيجية الجديدة لمنطقة البحيرات الكبرى واستراتيجية الخفض التدريجي لبعثة الأمم المتحدة توفران نهجا فكريا لمعالجة هذه المشاكل. وينبغي لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن يعززا التنسيق بينهما وأن يعملا معا من أجل تنفيذ الاستراتيجيتين تنفيذا سليما، وأن يساعدا جمهورية الكونغو الديمقراطية على تحويل ميزة مواردها إلى ميزة إنمائية، وأن يعززا التعاون الفعال بين بلدان المنطقة في وقف حركة القوات الهدامة عبر الحدود. وفي عملية خفض حجم البعثة وسحبها ينبغي مراعاة الحالة على أرض الواقع مراعاة كاملة، مع التخطيط

التفصيلي والتنسيق الوثيق مع السلطات المحلية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى. وسيساعد برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي تضعه حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على تحويل العوامل المزعزعة للاستقرار إلى رصيد من الموارد البشرية، وبالتالي فهو يستحق المزيد من الاستثمار.

ثالثا، هناك حاجة ملحة لتخفيف حدة الأزمة الإنسانية ودعم التعافي الاجتماعي والاقتصادي. إن الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي تأثرت بتصاعد العنف والافتقار إلى الخدمات العامة وتأثير مرض فيروس كورونا والإيبولا، هي حالة مزرية. البلد يواجه صدمات شديدة في تنميته الاقتصادية والاجتماعية. وقد تم تخفيض الميزانية الوطنية لهذا العام بشكل كبير. يجب على المجتمع الدولي أن يكثف مساعداته وأن يوفر الموارد الكافية لخطة الاستجابة الإنسانية لجمهورية الكونغو الديمقراطية للمساعدة في مكافحة الجوائح وتخفيف محنة السكان المحليين. وأدت البعثة عملا ممتازا في مساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية في مكافحة وباء الإيبولا. وينبغي لها أن تواصل العمل مع الوكالات الأخرى ذات الصلة بالصحة والوكالات الإنسانية لمساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية على مواجهة التحديات الصحية المتعددة. ويجب على المجتمع الدولي مساعدة البلد وفقا لاحتياجاته الفعلية على تعزيز قدرته على تحقيق التنمية بطريقة مستقلة.

وما برحت الصين تقف دائما بحزم إلى جانب شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية وستعمل مع المجتمع الدولي للمساهمة بنشاط في تحقيق التنمية السلمية في البلد.

المرفق الرابع

بيان القائمة بأعمال إستونيا لدى الأمم المتحدة، كريستيل لووك

أشكر مقدمي الإحاطات على استعراضهم الشامل. وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأهنئ الممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بينتو كيتا، على تعيينها.

بداية، نرحب بالتطورات في الحالة السياسية وتشكيل ائتلاف للأغلبية. ونعتقد أن هذه التطورات تتيح احتمالات إيجابية لتحقيق الاستقرار للشعب الكونغولي والجهات الفاعلة الدولية. وبالمثل، نشيد بالتزامات الرئيس تشيسيكيدي بتشجيع زيادة تمثيل المرأة في البرلمان الوطني ومشاركتها في الحياة العامة.

وفي الوقت نفسه، تطغى على هذه التطورات الإيجابية الانتهاكات والإساءة المستمرة لحقوق الإنسان التي ترتكبها الجماعات المسلحة في المقاطعات الشرقية، وخاصة من جانب تحالف القوى الديمقراطية، التي قد يرقى بعضها إلى جرائم ضد الإنسانية. ومن الأهمية بمكان أن تعزز قوات الأمن والدفاع الكونغولية تأهب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقدرتها على القيام بعملياتها بطريقة فعالة، وأن تكفل إجراء التحقيق مع مرتكبي الانتهاكات الخطيرة والجرائم الدولية ومقاضاتهم على نحو منسق وفي الوقت المناسب. ومن المهم كفالة الملكية الكونغولية طوال العملية. ونلاحظ أن الهجمات على المدنيين في بعض المقاطعات قد شهدت انخفاضا طفيفا. غير أن التوترات والاشتباكات القبلية بين الجماعات المسلحة التي تقترن بحوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاع لا تزال تتصاعد. ونعتقد أن زيادة الثقة بقوات الأمن والدفاع الكونغولية ستكون بمثابة أداة إضافية لتعزيز قدرات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والحد من التوترات.

وفي سياق حقوق الإنسان، من المثير للقلق أن انتهاكات حقوق الإنسان وإساءتها، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، لا تزال ترتكب على أيدي موظفي الدولة والجماعات المسلحة. ونعتقد أن زيادة التعاون بين البعثة والسلطات الكونغولية ومكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من شأنه أن يساعد السلطات الكونغولية في جهودها الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة للمدنيين الذين يعانون من الفظائع.

وما زلنا نشعر بالصدمة التي سبّبها الحادث المأساوي الأخير وفقدان السفير الإيطالي وموظفي قافلة برنامج الأغذية العالمي. بيد أن الحادث والحالة الإنسانية المعقدة يؤكدان واقع الشعب الكونغولي. علاوة على ذلك، أدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وعودة ظهور الإيبولا وهجرة الشعوب وانعدام الأمن الغذائي والمسائل المتعلقة بالحماية إلى تفاقم التحديات القائمة مما جعل 19,6 مليون كونغولي بحاجة إلى الحماية والمساعدة الإنسانية وتسبب في تشريد 5,2 مليون شخص داخليا. ونشيد بالتزام الائتلاف السياسي الجديد بالتغلب على التحديات الإنسانية بالتعاون مع الشركاء الدوليين.

ولا بد من معالجة الأسباب الجذرية للنزاع واتخاذ خطوات ملموسة. ويشمل ذلك مكافحة خطاب الكراهية والتصدي للاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بالأسلحة الصغيرة. وينبغي توفير فرص اقتصادية بديلة للمقاتلين السابقين ومجتمعاتهم المحلية من خلال التنفيذ السريع للبرامج اللامركزية لنزع السلاح والتسريح وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم المحلية وتحقيق الاستقرار.

أخيرا، أود أن أشـــيد بالبعثة على أدائها الفعال في تعزيز تصـــديها للتهديدات التي يتعرض لها المدنيون على الرغم من أثر جائحة كوفيد-19. وفيما يتعلق بانتقال البعثة، نرى أن من شـأن مواصــلة بناء توافق الآراء بين البعثة والجهات الفاعلة المحلية في مجال الحماية أن يســهم في تنفيذ إصــلاح قطاع الأمن اعتمادا على المجتمع المحلي. وبالمثل، نرى الفوائد التي يقدمها البرنامج المشترك لدعم إصلاح العدالة الذي يشمل تعزيز العدالة وإصلاح قطاع السجون.

وأتفق مع الممثلة الخاصة على أهمية إنشاء فريق عامل مشترك لدعم تنفيذ الاستراتيجية المشتركة بشأن النقل التدريجي للمهام والخفض التدريجي لهذه البعثة.

المرفق الخامس

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل: بالفرنسية]

أود أولا أن أشكر السيدة كيتا على إحاطتها وأن أؤكد لها دعم فرنسا الكامل لبعثتها. كما أشكر السيدة لوسامبا على مداخلتها.

وأود أن أتناول ثلاث نقاط.

أولا، فيما يتعلق باستمرار انعدام الأمن في شرق البلد، تدين فرنسا الهجمات المتكررة على المدنيين والقوات المسلحة في مقاطعتي كيفو وإيتوري. إن تصاعد الهجمات من قبل تحالف القوى الديمقراطية واستمرار العنف القبلي أمران مثيران للقلق. ويجب أن يستمر تركيز البعثة في شرق البلد لأجل حماية المدنيين ودعم وجود الدولة هناك.

وينبغي تعزيز الحوار بين القبائل والتصدي لخطاب الكراهية الذي أجج التوترات القبلية، وينبغي مواصلة الجهود لمكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وتعزيز التعاون بين دول منطقة البحيرات الكبرى. ويجب أيضا إتاحة الفرص لأولئك الذين سلموا أسلحتهم بتنفيذ برامج لا مركزية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

أنتقل الآن إلى نقطتي الثانية – الحالة الإنسانية المتدهورة.

ونؤكد لجمهورية الكونغو الديمقراطية دعم فرنسا في التغلب على الأزمة الصحية عن طريق آلية الحصول العالمي على لقاح كوفيد-19 التي يُعدُّ "فريق أوروبا" من المانحين الرئيسيين لها. ومع تزايد انعدام الأمن الغذائي وظهور حالات إصابة جديدة بمرض فيروس الإيبولا، يجب ضمان وصول المساعدات الإنسانية ووقف الهجمات على العاملين في المجال الإنساني. لقد أدان مجلس الأمن الهجوم المميت على قافلة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي في 22 شباط/فبراير. ويجب تقديم المسؤولين عنه إلى العدالة.

وترحب فرنسا بالتقدم المحرز في مكافحة الإفلات من العقاب كما تدل عليه إدانة أحد أفراد الميليشيا في 12 كانون الثاني/يناير بارتكاب جرائم ضد الإنسانية. ويجب أن تستمر هذه الجهود. ويجب أيضا احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك من جانب قوات الأمن الكونغولية. وأرحب بالإحاطة التي قدمتها ساندرين لوسامبا التي ذكّرتنا بالدور الأساسي للمرأة في إحلال السلام الدائم.

أخيرا، وهذه هي نقطتي الثالثة، يتطلب التحضير لانتقال البعثة التزامنا جميعا.

ومن الضروري إنشاء فريق عامل مشترك بين السلطات الكونغولية والأمم المتحدة معني بهذه المرحلة الانتقالية. ويجب في الوقت نفسه تعزيز القدرات الوطنية من خلال خطة لإصلاح قطاع الأمن وتعزيز الشرطة الوطنية الكونغولية وأدوات تحقيق العدالة. وفيما يتعلق بجميع هذه الجوانب، فإن التزام الحكومة الكونغولية المقبلة أمر أساسي. ويجب أن تكون الرئاسة الكونغولية للاتحاد الأفريقي فرصة لدعم منطقة البحيرات الكبرى في مسار السلام.

ويتعين على بعثة منظومة الأمم المتحدة أن تكيف نظامها لحماية المدنيين على نحو أفضـــل بالتنسيق مع القوات المسلحة الكونغولية. ويجب أيضـا أن يستمر تنفيذ إعادة تشكيل لواء التدخل التابع للقوة في أقرب وقت ممكن.

المرفق السادس

بيان الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة، ت. س. تيروموتي

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية، السيدة بينتو كيتا، على إحاطتها بشأن التطورات في جمهورية الكونغو الديمقراطية والتقدم المحرز في تنفيذ ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأرحب أيضا بالسيدة ساندرين لوسامبا، من منظمة تضامن المرأة من أجل السلام والتنمية المتكاملة.

بادئ ذي بدء، ندين بشدة مقتل السفير الإيطالي وشخصين آخرين، بما في ذلك موظف في برنامج الأغذية العالمي، جراء هجوم وقع في الشهر الماضي على بعثة ميدانية مشتركة لبرنامج الأغذية العالمي بالقرب من غوما. ونعرب عن خالص تعازينا لأسر المتوفين وحكومتي إيطاليا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ما برحت الحالة السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية هشة، رغم أن الجهود الرامية إلى كسر طوق الجمود الذي طال أمده قد شهدت تقدما إيجابيا. ومن التطورات الجديرة بالترحيب تشكيل ائتلاف جديد، وتعيين رئيس للوزراء، وانتخاب رئيسي مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية. ومع ذلك، فإن التأخير في تشكيل الحكومة يبرز التحديات التي تواجه الائتلاف الجديد. ونأمل في التغلب على هذه التحديات من خلال المشاركة البناءة من جانب جميع الأطراف السياسية الفاعلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبالتالي تمهيد الطريق أمام مبادرات الإصلاح التي تمس الحاجة إليها، وهي مبادرات طرحها الرئيس فيليكس تشيسيكيدي. وترحب الهند أيضا بانتخاب الرئيس تشيسيكيدي رئيسا للاتحاد الأفريقي لعام 2021، وتتطلع إلى العمل معه بشكل وثيق لتعزيز التعاون الهندي - الأفريقي.

لا تزال الحالة الأمنية العامة في المقاطعات الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية تبعث على القلق، على الرغم من التحسن الذي طرأ على الحالة في كيفو الجنوبية ومانيما وتنجانيقا. غير أن الجماعات المسلحة لا تزال تتمتع بالتنقل بحرية من مكان إلى آخر. وندين العنف ضد المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، واستهداف موظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المعونة الإنسانية. إن الأنباء عن عمليات القتل خارج نطاق القضاء وأعمال القتل بإجراءات موجزة تبعث على القلق، ويجب إدانة جميع هذه الأعمال وتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

ترحب الهند بالمبادرات المشجعة الرامية إلى إقامة تعاون وحوار إقليميين فاعلين بشأن المسائل الأمنية. ونعتقد أن هذه المبادرات على قدر من الأهمية للقضاء على القوى السلبية العاملة داخل المنطقة، ولا سيما في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن الجدير بالذكر أن رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، بصفته رئيسا للاتحاد الأفريقي، بوسعه تضييق الفجوة في المنطقة الأوسع لإيجاد حلول للسلام الدائم في البلد وفي المنطقة الإقليمية على السواء.

تواجه سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية تحديات متعددة على الجبهة الإنسانية، التي زادت تفاقما بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). إن زيادة عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية والمساعدة الإنسانية تُعزى إلى الزيادة الجديدة في العنف. كذلك فإن الحالة المتدهورة في جمهورية أفريقيا الوسطى تؤثر على الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب على المجتمع الدولي أن يقدم كل الدعم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لكي تتغلب على هذا التحدي.

إن الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية واستخراجها المحركان الرئيسيان للصراع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وما لم يتم التصدي لهذا التحدي، سيتواصل العنف بشكل أو بآخر. ويجب أن نتخذ التدابير اللازمة لمحاسبة من يشاركون في هذه الأعمال، سواء أكانوا داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية أم خارجها. ونعتقد أن استراتيجية البعثة الانتقالية ستعتمد أيضا على هذا العامل الرئيسي.

أما فيما يتعلق بولاية البعثة، فلا تزال معالجة الحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ودعم جهود قوات الأمن في البلد في صدارة أولويات البعثة. وفي هذا الصدد، أحطنا علما باستراتيجيات البعثة المحددة الأهداف والمرتكزة على المناطق لتعزيز المهمة المتمثلة في توفير الحماية الأساسية للمدنيين. واتخذت جمهورية الكونغو الديمقراطية، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، خطوات مشجعة بشأن إصلاح قطاع الأمن وقطاع العدالة. ونأمل أن يصبح قريبا الهيكل الوطني الجديد، الذي يجمع بين ولايات جميع الوكالات المسؤولة عن التسريح، وإعادة الإدماج والاستقرار في المجتمع المحلي، حقيقة ملموسة. ومن شأن ذلك أن يُمكِّن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة من تقليص مجالات تركيزها في التعامل بفعالية مع الجماعات المسلحة. ونشجع المزيد من مشاركة المنظمات النسائية والقيادات النسائية في جميع العمليات، لأن ذلك سيكون حاسما في تحقيق السلام والمصالحة.

نقدر التقدم الذي أُحرز في المرحلة الأولى من النظام الشامل لتقييم الأداء. ونتطلع إلى تنفيذ الإطار المتكامل لسياسة الأداء من أجل إجراء تقييم منتظم لجميع عناصر البعثة على قدم المساواة، حيث أن تقرير الأمين العام (S/2021/274) يوفر تقييم الأداء من حيث النسبة المئوية فقط لوحدات الشرطة المشكلة.

تتمتع الهند بعلاقات وثيقة وودية مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أدى حفظة السلام الهنود دورا هاما في حماية السلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية المستقلة حديثا في عام 1961. وفي الوقت الراهن، يضطلع حفظة السلام الهنود، بمن فيهم فريق مشاركة نسائي، بدور هام في بعثة الأمم المتحدة في منظمة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وخلال ذروة تفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). قامت الهند، بناء على طلب الأمين العام، برفع مستوى مستشفاها في مركز القيادة والسيطرة التابع للبعثة في غوما - العامل منذ كانون الثاني/يناير 2005 - من مرفق من المستوى 3 إلى مرفق من المستوى 3 المتقدم. كذلك في الاسبوع الماضي سلَّمت الهند إلى الأمم المتحدة 200 ألف جرعة لقاح من صنع الهند للتحصين ضد (كوفيد-19) لإعطائها لجميع قوات حفظ السلام.

ما فتئت الهند تدعم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال شراكة إنمائية وبرامج لبناء القدرات أيضا، بما في ذلك مشاريع الهياكل الأساسية الحيوية. وفي سياق الجائحة، قدَّمت الهند في وقت سابق من هذا الشهر مساعدة من لقاحات التحصين ضد (كوفيد-19) على شكل منحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويسرنا أيضا تزويد جمهورية الكونغو الديمقراطية بأكثر من 1,7 مليون جرعة من لقاحات جائحة (كوفيد-19) المصنعة في الهند، وذلك من خلال مرفق كوفاكس العالمي لإتاحة لقاحات (كوفيد-19). ولا تزال الهند ملتزمة بمساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية على طريق السلام المفضي إلى الاستقرار والرخاء الدائمين.

المرفق السابع

بيان الممثل الدائم لأيرلندا لدى الأمم المتحدة، جيرالدين بيرن ناسون

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أود أيضـا أن أهنئ الممثلة الخاصـة للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بينتو كيتا، على تعيينها وأن أشكرها على إحاطتها الإعلامية هذا الصباح المهمة جدا. وأود أيضا أن أشكر السيدة ساندرين لوسامبا على إحاطتها الإعلامية المستنيرة وتوصياتها المحددة.

بالنسبة لأيرلندا، يشكل الانتقال السياسي الحالي في جمهورية الكونغو الديمقراطية فرصة فريدة يجدر اغتنامها لتوفير الزخم ورسم مسار إيجابي.

إن إنشاء ائتلاف جديد داخل ائتلاف الاتحاد الوطني أوجد إمكانية التغيير والإصلاح. وهذا يمكن أن يفيد الشعب الكونغولي بشكل كبير، بما في ذلك عن طريق توطيد دعائم الاستقرار ونظم الحكم، ومكافحة الفساد في مجال الإفلات من العقاب.

نرحب بتعميق التعاون الإقليمي بقيادة الرئيس تشيسيكيدي. ويشمل ذلك إجراء حوار مع البلدان المجاورة بشأن التهديدات المشتركة، بما في ذلك استمرار نشاط الجماعات المسلحة.

نكرر ما قالته السيدة كيتا صباح اليوم، أي إن انتخاب الرئيس تشيسيكيدي رئيسا للاتحاد الأفريقي من شأنه أن يُعَمق مشاركة الاتحاد الأفريقي في المنطقة وييسر التعاون مع المنظمات الإقليمية الأخرى، مثل المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

وترحب أيرلندا بأولوية الرئيس تشيسيكيدي المتمثلة في مشاركة المرأة في مفاوضات السلام خلال فترة ولايته في الاتحاد الأفريقي. وندرك الخطوات الهامة التي يجري اتخاذها على الصعيد المحلي. والتزام الرئيس بضمان تمثيل للمرأة بنسبة 30 في المائة في الحكومة الجديدة يبعث بإشارة قوية. إن المهم بطبيعة الحال، وما يحدث فرقا في هذا السياق، هو وجود المرأة في القاعة وعلى الطاولة عندما يتم إحلال السلام. وتدرك أيرلندا جيدا أنه كلما كانت العملية أكثر شمولا، كانت النتيجة أكثر استدامة. إن المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة ليست مجرد شعار، بل مسألة حيوية. وينبغي أن يكون للمرأة رأي في إحلال السلام في بلدها. بالاقتران مع الدعم النشط والمركّز من لدن الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، نحض الحكومة، على جعل هذا الأمر حقيقة ملموسة.

ولا يزال يتعين التغلب على تحديات كبيرة، كما سمعنا في هذا الصباح، في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويبرز تدهور الحالة الأمنية، ولا سيما في المقاطعات الشرقية، مدى أهمية استمرار عمل البعثة. والأمر المحوري في ذلك هو إعطاء الأولوية لحماية المدنيين.

ونرحب بنشر "وحدة تحليل التهديدات حسب مواقعها الجغرافية" في بعثة الأمم المتحدة. ونرى في ذلك جزءاً من جهود أوسع لدعم تدخل لواء التدخل في الوقت المناسب لحماية المدنيين متى وحيثما لزم الأمر.

وترى أيرلندا أن من الأهمية بمكان أن يكون انسحاب البعثة قائماً على الظروف ومواكباً للحالة الأمنية على أرض الواقع. ومن المهم أيضاً تنسيق عملية الانتقال مع الوكالات الأخرى على أرض الواقع. وسنراقب عن كثب كيفية إدارة البعثة للانسحاب من منطقة كاساي.

ونعتقد أن تنفيذ الخفض التدريجي يجب أن يشمل أيضاً إجراء إصلاحات في قطاعات العدالة ونزع السلاح والأمن، بالاعتماد على الأدوات والجهات الفاعلة على نطاق الصلة بين السلام والمسائل الإنسانية والتنمية.

وبالمثل، فإن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشكل فعال أمر أساسي لتحقيق ذلك السلام الدائم والمستدام.

لقد كان الكمين الذي نُصب لقافلة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي في الشهر الماضي، وأسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص بمن فيهم سفير جمهورية إيطاليا، حادثاً مأساوياً. ومن المحزن أن هذه الحادثة ليست استثناء، ولكنها تذكرة صارخة باستمرار انعدام الأمن وبالخطر اللذين يواجههما الشعب الكونغولي نفسه يومياً.

إن انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها تثير قلقاً عميقاً. ومن الضروري أن تكون هناك مساءلة عن هذه الانتهاكات. ولذلك، ترحب أيرلندا بالأنباء المتواترة صباح اليوم عن أن دائرة الاستئناف التابعة للمحكمة الجنائية الدولية أيدت إدانة بوسكو نتاغاندا والحكم عليه بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. إن أيرلندا مؤيد قوي لعمل المحكمة الجنائية الدولية التي تؤدي دوراً رئيسياً في مكافحة الإفلات من العقاب لا في جمهورية الكونغو الديمقراطية فحسب، بل أيضاً في جميع أنحاء العالم. ويجب توفير الرعاية والخدمات الضرورية للناجين. ولا تزال التقارير عن العنف الجنسي والجنساني والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، كما سمعنا، موضع قلق حقيقي.

ويجب أيضاً أن تظل حالة الأطفال في النزاع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية محور اهتمام في ضوء التحديات المستمرة والخطيرة.

إن الحالة الإنسانية صارخة. فهناك الآن نحو 19,6 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة. وتسهم الجائحة الحالية، بالطبع، في هذا التدهور رغم أنه سبق وأن تعين على النظام الصحي والعاملين في مجال المعونة الإنسانية التعامل مع تفش آخر للإيبولا إلى جانب الكوليرا والملاريا والحصبة؛ ولا تزال هذه التحديات مستمرة أيضاً.

وندين الهجمات على العاملين في المجال الإنساني بأشد العبارات وبصورة لا لبس فيها. وفي ظل احتياج أكثر من نصف السكان في جمهورية الكونغو الديمقراطية للمساعدة، بات من الحيوي للغاية أن يتمكن العاملون في المجال الإنساني من العمل وأن يُحترم الحيز الإنساني.

في الختام، من الواضح أننا في لحظة حرجة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والتقدم المحرز على الجبهة السياسية مشجع، ولكن لا يمكن إنكار أنه لا تزال هناك عدة تحديات فيما يتعلق بالحالة الأمنية والإنسانية. وهذا يتطلب الدعم المستمر من المجتمع الدولي، ودعم المجلس بلا شك. وأؤكد لكم الدعم الشديد من جانب بلدي، أيرلندا.

المرفق الثامن

بيان نائبة الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، أليسيا غوادالوبي بوينروسترو ماسيو

[الأصل: بالإسبانية]

أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بينتو كيتا، والسيدة ساندرين لوسامبا على إحاطتيهما. وبما أن هذه هي الجلسة الأولى التي تحضرها السيدة كيتا بصفتها الجديدة، فإنني أغتنم هذه الفرصة لأتمنى لها النجاح وأعرب لها عن دعم المكسيك لها في مسؤولياتها الجديدة.

وبالمثل، ننوه بعمل الممثلة الخاصة السابقة، ليلى زروقي.

لا تزال المكسيك مهتمة بالتغيرات السياسية في كينشاسا، ولا سيما فيما يتعلق بتشكيل الحكومة الجديدة. ونرحب بإعلان الرئيس فيليكس تشيسيكيدي عن أن المرأة ستُمثل بنسبة 30 في المائة في هذه الحكومة. كما نهنئ جمهورية الكونغو الديمقراطية على توليها رئاسة الاتحاد الأفريقي.

غير أن المكسيك تنظر بقلق إلى تزايد حوادث العنف في المقاطعات الشرقية، ولا سيما في كيفو الشمالية وإيتوري، حيث زاد تحالف القوى الديمقراطية من هجماته. وندين الهجوم على قافلة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي، والذي قُتل فيه السفير الإيطالي وضابط الأمن وسائق المركبة بصورة مأساوية. ونكرر تقديم التعازي إلى أسرهم. وكان لتزايد العنف عواقب إنسانية مؤسفة. ففي الأشهر الأخيرة، نجمت نسبة 86 في المائة من حالات النزوح الجديدة عن هجمات مسلحة.

إن الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية هي من أكثر الحالات حرجاً. إذ يحتاج ما يقرب من 20 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية. وتزيد الجائحة وعودة ظهور الإيبولا من تفاقم الحالة الهشة التي يعيش فيها السكان الكونغوليون، ولا سيما في المقاطعات الشرقية. ومع استمرار العنف، ستتدهور حالة انعدام الأمن الغذائي. وكما قال الأمين العام مؤخراً: "إذا لم تطعم الناس، فأنت تغذي النزاع".

إن ولاية حماية المدنيين في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في غاية الأهمية، لا بسبب عملها المباشر في توفير الحماية للمجتمعات المحلية وحسب، بل أيضاً بسبب جهودها الرامية إلى تحقيق الاستقرار والعمل على بناء السلام الذي يتوق إليه الشعب الكونغولي بشدة.

ومن أجل خفض وجود البعثة ونقل مهامها إلى السلطات الوطنية، فإن العمل على تعزيز المؤسسات له دور هام بصفة خاصة. ونحيط علماً بزيارة الممثلة الخاصة إلى مقاطعة كاساي الوسطى وبعملها المشترك مع فريق الأمم المتحدة القطري، وكذلك مع الحكومة الوطنية وحكومات المقاطعات، لتحقيق هدف الانتقال. وترى المكسيك أن تقليص وجود البعثة ينبغي أن يكون تدريجياً وأن يستند إلى الظروف الأمنية الفعلية على أرض الواقع وعلى زيادة وجود الدولة وتعزيز مؤسساتها.

وبغية تحقيق انسحاب ناجح وتعزيز الأسس نحو انتقال دائم، تحث المكسيك حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على مواصلة جهودها لتنفيذ الإصلاحات الضرورية في قطاع الأمن والإطار الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فضلاً عن معالجة الأسباب الجذرية للعنف، مثل النزاعات القبلية.

ونحث أيضـاً جميع الشـركاء الإقليميين على العمل مع جمهورية الكونغو الديمقراطية لوضـع حد للاسـتغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها.

ومن المسائل ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للمكسيك مسألة رعاية ضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وننوه في هذا الصـدد بعمل المنظمة، الذي تنسـقه السـيدة لوسـامبا، في إعادة تأهيل الضـحايا وإعادة إدماجهم، بما في ذلك تقديم الدعم النفسي والاجتماعي، وهو أمر أساسي للتغلب على الصدمات الناجمة عن العنف الجنسي.

ومما لا شـــك فيه أن المحاكمات الجنائية الأخيرة والأحكام التي أصـــدرتها المحاكم الوطنية بحق مرتكبي الجرائم ضــد الإنســانية، بما في ذلك الاغتصـــاب والاســترقاق الجنســي، هي خطوات في الاتجاه الصحيح، وكذلك قرار المحكمة الجنائية الدولية بشأن تعويض الضحايا في قضية بوسكو نتاغاندا.

ويكتسي تعزيز النظام القضائي الوطني وآليات الشكاوى أهمية حيوية، ولهذا السبب تدعو المكسيك إلى مواصلة تعزيز ذلك السبيل مع التركيز على الناجين.

المرفق التاسع

بيان نائب الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، نياندو أوغي

يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة 3+1، التي تضم تونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين وكينيا والنيجر.

ونشكر الممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيدة بينتو كيتا، وممثلة المجتمع المدني السيدة ساندرين لوسامبا، المنسقة التنفيذية لمنظمة ”التضامن النسائي من أجل السلام والتنمية التكاملية“، على إحاطتيهما الثاقبتين بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونود أيضا أن نغتنم فرصة هذه الإحاطة لنكرر تهنئتنا وأطيب تمنياتنا للسيدة كيتا على تعيينها ممثلة خاصة للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيسة لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

كما نود أن نشيد بالممثلة الخاصة المنتهية ولايتها، السيدة ليلى زروقي، على تفانيها الاستثنائي وإسهامها في قضية السلام من خلال دورها على رأس البعثة.

وتثني وفودنا على الدور القيادي الذي تضطلع به البعثة في التنفيذ الفعال لولايتها وتشيد بالتزام وشجاعة حفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونكرر الإعراب عن إدانتنا الشديدة للهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة على القوافل الإنسانية ونأسف أسفا عميقا للهجوم المروع الذي وقع في 22 شباط/فبراير 2021، والذي لقي فيه سفير جمهورية إيطاليا لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية وحارسه الشخصي وموظف في برنامج الأغذية العالمي حتفهم بصورة مأساوية.

ونعرب مجددا عن خالص تعازينا ومواساتنا لأسرهم ونؤيد نداء الأمين العام إلى السلطات الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن تحقق على وجه السرعة مع مرتكبي هذه الأعمال الشنيعة وأن تقدمهم للعدالة.

إن التطورات السياسية الأخيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأهمها ظهور ائتلاف حكومي جديد، أعقبه انتخاب مكتب جديد للجمعية الوطنية في 5 كانون الثاني/يناير وتعيين رئيس وزراء جديد في 14 شباط/فبراير 2021، تجعلنا أكثر تفاؤلا من أي وقت مضى. وما زلنا نأمل في أن تتصدى حكومة جديدة للمشاكل الحقيقية للناس من خلال تنفيذ برنامج للإدارة المستدامة يؤدي إلى تحسين ظروف معيشتهم واستعادة السلام والأمن وإعادة إطلاق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد.

ومما يشجع وفودنا أيضا رغبة غالبية الجهات الفاعلة السياسية ومنظمات المجتمع المدني في مواصلة الحوار.

وفيما يتعلق بالأمن، نشجب تدهور الحالة في شرق البلد وزيادة انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان بسبب تزايد الهجمات على المدنيين، فضلا عن زيادة التوترات القبلية التي تسببت في مقتل عشرات الأشخاص، لا سيما في إيتوري وكيفو الشمالية.

وتشـــجع مجموعة 3+1 الســـلطات على مواصـــلة تحقيقاتها الداخلية من أجل وضـــع حد لهذه الممارسات التي تستهدف النساء والأطفال على وجه الخصوص. ونثني على البعثة لما تقدمه من دعم تقني ومالي ولوجســـتي لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في مكافحة الإفلات من العقاب ومحاكمة المتهمين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، نرحب بمواصلة عمل محكمة الحامية العسكرية وبحكمها ضد زعيم جماعة ماي – ماي رايا موتومبوكي شارلكوين، الذي حُكم عليه بالسجن لمدة 20 سنة، فضلا عن إلزامه بدفع تعويضات عن جرائم القتل والاغتصاب والتعذيب والاسترقاق الجنسي والاختفاء القسري.

وعلى الصـــعيد الإنســـاني، نشـــعر بقلق بالغ إزاء زيادة عدد الأشـــخاص المحتاجين إلى الحماية والمساعدة الإنسانية من 15,6 مليون شخص في عام 2020 إلى 19,6 مليون نسمة في عام 2021.

ومما يزيد من تفاقم الحالة الإنسانية المتردية تصاعد العنف في المقاطعات الشرقية وتفشي مرض فيروس الإيبولا في كيفو الشمالية مجددا، على الرغم من أن الحالات المؤكدة لا تزال تقتصر على 14 حالة، بما في ذلك 6 وفيات.

وفي هذا الصدد، نشيد بجهود الأمم المتحدة، التي يسر تخصيصها لمبلغ 4 ملايين دولار لمكافحة المرض تطعيم الناس وإعادة فتح المدارس، التي ظلت مغلقة منذ كانون الأول/ديسمبر بسبب انتشار جائحة مرض فيروس كورونا.

إن أزمة الجوع في جمهورية الكونغو الديمقراطية واحدة من أكبر الأزمات في العالم، حيث يعاني أكثر من 21 مليون شـــخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد، بما في ذلك 5 ملايين طفل يعانون من ســـوء التغذية الشـــديد. ولذلك، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى تجديد دعمه للبلد، تمشـــيا مع الاحتياجات والأولويات الوطنية.

كما ندعو السـلطات الوطنية إلى بذل كل ما في وسـعها لتيسـير وصـول المسـاعدات الإنسـانية وإيصالها، والتي لا يزال تأمينها يشكل مدعاة للقلق.

وفيما يتعلق بحماية المدنيين، نشـــجع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على مضـــاعفة جهود التنسيق مع بعثة الأمم المتحدة لتنفيذ الاستراتيجية المناطقية الخاصة بالتصدي لتحديات السلام والأمن.

ونؤكد على أن تعزيز النهج المجتمعية ونظام الإنذار المبكر بالتهديدات المحدقة بالمدنيين من شـأنه أن يسـهم إسـهاما إيجابيا في تحقيق الأمن ومواجهة المعلومات المضـللة والمشـاعر المناهضـة لبعثة الأمم المتحدة.

وتشـــدد وفودنا أيضـــا على ضـــرورة أن تزيد حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية جهودها لتنفيذ نهجها الاستراتيجي لتسوية النزاعات وبناء السلام على الصعيد الوطني وعلى مستوى المقاطعات.

ونعرب عن ارتياحنا للتقدم المحرز فيما يتعلق بدور المرأة في الحياة العامة ونؤيد التزام الرئيس تشـيسـيكيدي، الذي أعلنه في رسـالته إلى الأمة في 6 كانون الأول/ديسـمبر 2020، باسـتثمار المزيد في مكافحة التمييز ضد المرأة، فضلا عن العنف الجنسي والجنساني والإفلات من العقاب؛ ونرحب بجهود البعثة لتحسين مشاركة المرأة في عمليات السلام وإدارة النزاعات.

وتبرهن مبادرات بناء الثقة مع بلدان المنطقة على الالتزام المستمر بالتنفيذ الفعال للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وفي هذا الصدد، نرحب باتفاق حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية مع بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على نشر قوات عاملة في الحرب ضد الجماعات المسلحة.

ونشجع تعزيز تبادل المعلومات من خلال الآليات القائمة، مثل المركز المشترك لدمج المعلومات والآليات المشتركة الموسعة للتحقق في إطار المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بالإضافة إلى اتفاقات التعاون الأمني الثنائية الأخرى في المعركة المشتركة ضد الجماعات المسلحة.

ونحيط علما بالاجتماع المشترك للدفاع والأمن في كيغالي لمسؤولي الأمن الوطني من رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن تعزيز التعاون الثنائي في الحرب المشتركة ضد الجماعات المسلحة، والذي تُوج باعتماد بيان مشترك أُعلن فيه عن خطة عمل لتحقيق السلام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، وكذلك بالاجتماع الذي عقده الرئيس تشيسيكيدي في 18 شباط/فبراير مع المسؤولين الأوغنديين، وجميعها مبادرات مشجعة للغاية.

ولا تزال الآثار المباشرة للاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية تؤثر بشدة على الأمن والاستقرار شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث تحرم الدولة من الاستخدام المثمر للموارد الطبيعية في سبيل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولا يزال من الضروري تعزيز التعاون الإقليمي الوثيق والدينامي وتنفيذ جميع الأطراف الفاعلة لأحكام اتفاق أديس أبابا الإطاري لمكافحة الجماعات المسلحة وكل أشكال الاتجار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك عن طريق تنفيذ أدوات مثل الآليات الإقليمية لإصدار شهادات المنشأ ومواءمة التشريعات الوطنية وإنشاء قواعد بيانات إقليمية لتدفقات المعادن وإضفاء الطابع الرسمي على قطاع التعدين الحرفي. ويكتسي تعزيز هذا التعاون الإقليمي أهمية خاصة للتصدي للاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والتجارة فيها، وهو أمر يرتبط ارتباطا وثيقا بأنشطة الجماعات المسلحة في البلد.

وفيما يتعلق باستراتيجية خروج البعثة، نلاحظ الالتزامات التي قطعها الرئيس تشيسيكيدي بإنشاء هيكل يكون مسؤولا عن الإطار الوطني الجديد لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار فيها، فضلا عن الفريق العامل المشترك المسؤول عن تنفيذ استراتيجية الخروج والنقل التدريجي لمهام البعثة من أجل تنفيذ الانسحاب على نحو مسؤول.

لكننا نصر على ضرورة مراعاة الجوانب الهيكلية للمشاكل الأمنية من أجل الإسراع في اتخاذ الترتيبات اللازمة، في إطار الخطة الانتقالية، من أجل انسحاب بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل ناجح، كما هو الحال في كاساي، حيث سيتم سحب العنصرين العسكري والمدني بصورة نهائية في شهر حزيران/يونيه المقبل.

وفي الختام، نؤيد البعثة في جهودها الرامية إلى توفير الأمن للسكان المدنيين، فضلا عن مساعيها الحميدة لصالح بناء السلام، من خلال الملكية الوطنية للمبادرات الرامية إلى المساعدة على تعزيز مؤسسات الدولة.

المرفق العاشر

بيان البعثة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة

أود أن أبدأ بتوجيه الشـــكر للممثلة الخاصـــة الســـابقة للأمين العام زروقي على جهودها الدؤوبة وتفانيها من أجل تحقيق السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

كما أهنئ الممثلة الخاصـــة للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بينتو كيتا، على تعيينها وأشكرها على إحاطتها. والنرويج على استعداد للعمل معها ومع فريقها للإسهام في إحلال السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وكانت الإحاطة التي قدمتها الســيدة لوســامبا أيضــا مثيرة للاهتمام للغاية، ويســعدنا أن تكون معنا اليوم.

وأود أيضا أن أرحب بممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونشيد بالرئيس تشيسيكيدي على التزاماته بالسعي إلى تحقيق الوحدة الوطنية وتعزيز سيادة القانون وتعزيز الشمولية السياسية وبناء السلام.

لقد مرت ثلاثة أشهر على إقرار هذا المجلس الاستراتيجية المشتركة بشأن الخفض التدريجي وعلى مراحل لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاســتقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والآن، واســترشــافا للمستقبل، اسمحوا لي أن أبرز ثلاث مسائل تعتبرها النرويج ذات أهمية حيوية.

أولا، نحن قلقون بشكل خاص إزاء التحديات التي تواجه حماية المدنيين والحالة الإنسانية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويبعث تصاعد العنف والهجمات المستمرة على المدنيين على بالغ القلق. وتدين النرويج جميع هذه الهجمات، بما في ذلك تلك التي تســـببت مؤخرا في وقوع عدد كبير من الضحايا المدنيين، والتي قيل إن تحالف القوى الديمقراطية هو الذي نفذها.

ويجب على جميع الأطراف الفاعلة احترام التزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والامتثال لها.

وتقع على عاتق حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية المســؤولية الرئيســية عن التصــدي لهذه الانتهاكات والتجاوزات. إن مكافحة الإفلات من العقاب أمر أساسي، ونحث السلطات على مضاعفة جهودها لضمان مساءلة الجناة.

وعلاوة على ذلك، ندين بشــدة انتشــار الاغتصــاب والعنف الجنســي، بما في ذلك العنف ضــد الأطفال. ويجب على جميع الأطراف أن تتخذ خطوات فورية ومحددة لإنهاء ومنع هذه الأشــكال الشــنيعة من العنف.

ويجب أن تتاح للناجين إمكانية الحصــول على حماية واســتجابات تراعي الاعتبارات الجنســانية ومناسبة لأعمارهم. ونحث الحكومة على التعجيل بجهودها لتنفيذ خطة العمل المتعلقة بالعنف الجنسي.

ولا تزال الحالة الإنسانية خطيرة أيضا، حيث يحتاج ما يقرب من 20 مليون شخص إلى المساعدة. ومن الحاسم حماية العاملين في المجال الإنساني وضمان وصول المساعدات الإنسانية.

وندين جميع الأعمال التي تمنع وصـــول المســـاعدات الإنســـانية، بما في ذلك الهجوم على قافلة برنامج الأغذية العالمي الذي أسـفر عن مقتل السـفير الإيطالي لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية وحارسـه الشخصي وسائق برنامج الأغذية العالمي الشهر الماضي.

ثانيا، لكفالة الخفض التدريجي المســتدام والقائم على الأوضـــاع وإعادة تقويم البعثة، يجب إشــراك المرأة والمجتمع المدني في جميع مستويات صنع القرار.

ونرحب بالجهود المبذولة لوضع إطار وطني جديد لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ومشاركة البعثة في ذلك على الصعيد المحلي. ويجب أيضا إدراج منظور جنساني في تلك النُهج.

ونرحب أيضـا بإنشـاء شبكة للوسيطات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونتطلع إلى متابعة تنفيذ خطة عمل جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن المرأة والسلام والأمن.

ثالثا، تشـــجع النرويج جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة والجهات الفاعلة الإقليمية والأمم المتحدة على العمل معا لمعالجة الأســـباب الجذرية للنزاع، بما في ذلك الاعتراف بأن إزالة الغابات بشــكل غير مشــروع وتدهور الموارد الطبيعية قد أديا إلى فقدان الثروة الوطنية، فضـــلا عن تقليص هطول الأمطار والأمن الغذائي وإنتاج الطاقة. وتتطلب طبيعة هذه الأســـباب الجذرية المزيد من التعاونين الثنائي والإقليمي.

ونرحب بالمشاركة الاستباقية المستمرة للقادة والمنظمات الإقليمية العاملة في الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

وأخيرا، فإن تهيئة الظروف للخفض التدريجي المسـتدام للبعثة سـيتطلب تعزيز التنسـيق بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري دعما لأولويات تحقيق الاسـتقرار وبناء السـلام المبينة في الولاية. ولكي لا تفقد السـلطات وفريق الأمم المتحدة القطري أي مكاسـب، يجب أن يكونوا على اسـتعداد لتولي مهام البعثة بعد خروجها، بدءا من كاساي في حزيران/يونيه من هذا العام وتنجانيقا في العام المقبل.

ونحث جميع أصـحاب المصـلحة على العمل على امتداد العلاقة بين المسـاعدة الإنسـانية والتنمية وبناء السـلام، والاسـتفادة من أوجه التآزر، وكفالة الخفض التدريجي المسـؤول للبعثة. ونتطلع إلى العمل مع السلطات الكونغولية وجميع أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين لتحقيق هذه الغاية.

المرفق الحادي عشر

بيان نائبة الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، أنا إيفستيغنيفا

[الأصل: بالروسية]

إننا نرحب بالممثلة الخاصة الجديدة للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيدة بينتو كيتا، ونشكرها على إحاطتها الجوهرية. كما تابعنا عن كثب بيان السيدة ساندرين لوسامبا.

لا تزال الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية غير مستقرة. ورغم العمليات الخاصة التي تقوم بها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، لا تزال التشكيلات المسلحة غير القانونية تستولي على أراض غنية بالموارد الطبيعية وتسيطر على تدفق السلع المهربة.

وقد تطورت حالة أمنية بالغة السوء في مقاطعتي إيتوري وكيفو الشمالية، حيث نشط مؤخرا تحالف القوى الديمقراطية وجماعات أخرى. ويساورنا قلق بالغ إزاء الخسائر المتزايدة في صفوف المدنيين. وفي عام 2020، قتل المسلحون ما لا يقل عن 000 1 شخص، وقتلوا أكثر من 200 شخص منذ شهر كانون الأول/ديسمبر 2020. ويتزايد أيضا عدد المشردين داخليا. وندين الهجوم الصارخ على قافلة إنسانية تابعة لبرنامج الأغذية العالمي الذي وقع في 22 شباط/فبراير وقتل فيه السفير الإيطالي لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية، لوكا أتاناسيو، وحارسه العسكري الشخصي وسائق.

وبفضل جهود كينشاسا والبعثة، استقرت شيئا ما الحالة في كيفو الجنوبية وتنجانيقا وكاساي، على الرغم من أن الحالة لا تزال متقلبة. ونقدر إسهام البعثة في تحقيق الاستقرار في المناطق الشرقية من خلال توفير استجابة مرنة لمختلف التهديدات الأمنية. ويجري أيضا التصدي لمشكلة التشكيلات المسلحة غير القانونية بوسائل غير عسكرية، بما في ذلك في إطار استراتيجية نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، على أساس أنشطة التوعية مع البلديات المحلية. وفي الوقت نفسه، نشعر بالقلق لعدم تمكن السلطات حتى الآن من حل مشكلة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وتصديرها من جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تستخدمها الجماعات المسلحة غير المشروعة لتمويل أنشطتها.

ونرحب بالتدابير الرامية إلى توسيع نطاق التعاون بين البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ولتحسين فعالية جهود ذوي الخوذ الزرق، بما في ذلك لواء التدخل. ونحيط علما بالمشاورات الجارية بين البعثة وكينشاسا بشأن إنشاء فريق عامل مشترك لرصد الانسحاب التدريجي لحفظة السلام.

ونتابع عن كثب التطورات السياسية الداخلية في البلد. وقد انتخب رئيس الجمعية الوطنية ورئيس مجلس الشيوخ. ونرحب بتعيين جون ميشيل ساما لوكوند كيينغي في 15 شباط/فبراير في منصب رئيس الوزراء. ونأمل أن تتمكن الحكومة الجديدة، التي ستشكل قريبا، من استعادة السيطرة على الحالة الأمنية وحل النزاعات الحدودية والنزاعات القبلية.

ومن اللحظات الإيجابية، بفضل الجهود التي بذلتها سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك حملة التطعيم الجارية، وضع البلد حدا لتفشي الإيبولا. وعلى الرغم من أن الحالة الإنسانية العامة أبعد ما تكون عن السهولة، يجري اتخاذ تدابير فعالة لمنع انتشار جائحة فيروس كورونا.

إننا نؤيد جهود الرئيس تشـيسـيكيدي لإشـراك الدول المجاورة في حل مشـاكل المنطقة. وقد جرت مؤخرا مشـاورات بين ممثلين لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا بشـأن مسـائل التعاون في مجال الأمن. ونعتقد أن رئاســـة جمهورية الكونغو الديمقراطية للاتحاد الأفريقي لعام 2021 ســـتجذب مزيدا من الاهتمام إلى مشـــاكل منطقة البحيرات الكبرى. ونعتقد أن المنظمات الإقليمية، ولا ســـيما الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، تضـــطلع بدور هام في الوســـاطة في عملية السلام.

وتتعهد روسـيا، بصـفتها عضـوا في مجموعة أصـدقاء منطقة البحيرات الكبرى، بتقديم المزيد من الدعم لعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتحقيق الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى عموما.

المرفق الثاني عشر

بيان الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، باربرا وودوارد

أود أن أبدأ بتهنئة الممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بينتو كيتا، على تعيينها، وأشكرها هي والسيدة لوسامبا على إحاطتيهما اليوم. وأشيد، كما هو الحال دائما، بمواصلة العمليات الحيوية لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على الرغم من التحديات في بيئة العمل.

وأود أن أركز مداخلتي اليوم على ثلاث نقاط.

أولا، على الرغم من التحديات المتعددة الأوجه، من المهم الاعتراف بالتقدم المحرز في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الصدد، أود أن أهنئ الرئيس تشيسيكيدي على إنشاء ائتلاف ”اتحاد الأمة المقدس“ وأن أرحب بجهوده تجاه تشكيل حكومة جديدة.

ومن الأهمية بمكان أن تمضي حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية قدما في الإصلاحات العاجلة – ولا سيما تلك التي من شأنها كفالة إجراء انتخابات حرة ونزيهة في عام 2023 وتحسين الاقتصاد للجميع والتمكين من إحلال السلام والأمن في الشرق. وكما بينت إحاطة السيدة لوسامبا، فإن النهج المراعية للاعتبارات الجنسانية في جميع هذه المجالات حاسمة. وأشيد في هذا الصدد بالتزام الرئيس بتمثيل المرأة بنسبة 30 في المائة في حكومته الجديدة.

ثانيا، على الرغم من التقدم المحرز في بعض المجالات، لا بد لي من أن أشدد مرة أخرى على قلقنا إزاء تزايد عنف الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن عدد الهجمات على المدنيين حتى الآن هذا العام – في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية بصفة خاصة – تذكرة ملحة ومأساوية بضرورة التركيز مجددا على التصدي للتهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة.

وأدعو جميع الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية في هذا السياق إلى استخدام الوسائل المتاحة لها لمنع هذه الجماعات من الحصول على الأسلحة ومن أن تكون قادرة على التجارة وجني الأموال ومن تلقي الحماية السياسية في الوقت الذي ترتكب فيه الفظائع من دون عقاب. كما أود أن أعرب عن قلقي البالغ إزاء الحالة الإنسانية الحادة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي يحركها النزاع إلى حد كبير.

وأخيرا، كلمة عن انتقال البعثة. إنني أرحب بالزخم الإيجابي على مستوى المقاطعات نحو انسحاب البعثة من منطقة كاساي. غير أن الانتقال لا يمكن أن يكون مستداما ومسؤولا إلا إذا كانت الحكومة منخرطة بالكامل في العملية.

وتحقيقا لتلك الغاية، أحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على التعاون والتنسيق على الصعيد الوطني وعلى مستوى المقاطعات. فلن تنجح الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبناء مستقبل أكثر أمنا وازدهارا لمواطنيها إلا إذا قادتها الحكومة.

المرفق الثالث عشر

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، ليندا توماس - غرينفيلد

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بينتو كيتا، على إحاطتها. ونعرب عن تقديرنا لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقيادتها والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة على جهودها لحماية الشعب الكونغولي.

وأشكر السيدة لوسامبا على مشاركتنا اليوم لتبادل خبراتها وتقديم توصيات لاتخاذ المزيد من الإجراءات. ويتعين على مجلس الأمن أن يواصل الاستماع إلى آراء أعضاء المجتمع المدني الشجعان مثلها ويجب أن نسترشد في عملنا بواقعها المعاش على الأرض.

إن الخطر الذي يواجهه هذا العدد الكبير من الكونغوليين يوميا يكاد لا يمكن تصوره. فالمزيد والمزيد من الأبرياء يموتون كل يوم بسبب الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة، بما فيها تلك المنسوبة إلى تحالف القوى الديمقراطية في كيفو الشمالية وإيتوري.

لقد قتل تحالف القوى الديمقراطية أكثر من 840 شخصا في العام الماضي وحده. وهؤلاء الناس أكثر من مجرد إحصائية. وأود أن أقول أسماءهم - فردا فردا - ولكننا لا نستطيع، لأننا يجب أن نحمي أسرهم من الهجمات الانتقامية. وذلك هو مدى خطورة الحالة على أرض الواقع.

إن كل شخص قُتل على يد تحالف القوى الديمقراطية كان أبا لشخص ما. أو أما لشخص ما. أو ابنا لشخص ما. إن موتهم يمزق البلدات. وهم يحدثون شروخا في المجتمعات المحلية. فغالبا ما يفقد الناجون مصدر دخل أسرهم أو يواجهون تداعيات اجتماعية. إن هجوما واحدا يمكن أن يؤدي إلى صدمة مدى الحياة. بيد أن تحالف القوى الديمقراطية ليس الجماعة المسلحة القاتلة الوحيدة العاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أن أتقدم بأحر التعازي لأسر وزملاء السفير الإيطالي لوكا أتانازيو ومصطفى ميلامبو وفيتوريو إياكوفاتشي. وفي هذا الشهر، نُحيي أيضا الذكرى السنوية الرابعة لوفاة خبيري الأمم المتحدة مايكل شارب وزايدة كاتالان.

ويجب أن نواصل التركيز على الأثر الحقيقي والمباشر لهذه المآسي على الأفراد والمجتمعات المحلية، بغض النظر عن مرتكبيها. ويجب أن نفعل المزيد لوقف العنف.

وتحقيقا لتلك الغاية، صنفت الولايات المتحدة داخليا تحالف القوى الديمقراطية بوصفه منظمة إرهابية أجنبية وكيانا إرهابيا محددا بصفة خاصة. ونحث دول المنطقة، بدعم من البعثة والمجلس، على وضع استراتيجيات متكاملة وشاملة لوقف التمويل الخارجي لتحالف القوى الديمقراطية وأنشطة تجنيده.

كما يساورنا قلق بالغ إزاء أعمال العنف الجنساني الفظيعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فالتقارير الواردة عن الاغتصاب مفجعة ومروعة. والأدهى من ذلك أن هذه الأعمال المروعة تبطئ عملية السلام حيث يجب أن تقوم النساء والفتيات بأدوار محورية في أي جهود فعالة لمنع نشوب النزاعات وحلها.

ولذلك، نرحب بعمل البعثة مع المنظمات النسائية لرسم خريطة لبؤر التوتر الأمني التي تتعرض فيها النساء والفتيات للخطر. وندعم بقوة جهود البعثة لدمج 15 من أفرقة المشاركة نسائية في الوحدات الرئيسية للقوة لتعزيز التواصل مع المجتمعات المحلية وبناء الثقة.

وتتطلب مواجهة التحديات في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية كذلك التنفيذ الكامل للالتزامات بموجب الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة لعام 2013. ويعني ذلك تعزيز الأمن وإنهاء الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان ودعم جهود تحقيق الاستقرار.

إن هذه فرصة للشركاء الإقليميين والدوليين لتكثيف الجهود. فبمساعدتهم، يمكننا تحقيق السلام والاستقرار الحقيقيين وضمان أن تؤتي إمكانات المنطقة الاقتصادية الغنية ثمارها. ويشمل ذلك جميع البلدان في منطقة البحيرات الكبرى. وتضطلع جميع حكومات منطقة البحيرات الكبرى بدور حيوي – دور حيوي وهام – في تعزيز السلام والاستقرار.

ولذا، نشجع مكتب مبعوث الأمم المتحدة الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى على اتباع نهج استشرافي بقدر أكبر وعلى الضغط على الجهات الفاعلة الإقليمية لتحسين الحكم الرشيد وتعزيز سيادة القانون والنهوض بحقوق الإنسان.

وفي الوقت نفسه، نؤيد جهود البعثة الرامية إلى تعزيز قدرة لواء التدخل على منع هجمات تحالف القوى الديمقراطية والرد عليها. وينبغي أن يستمر هذا العمل بالتعاون مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أود أيضا أن أشير إلى أننا نشعر بالارتياح إلى تقرير الأمين العام (S/2021/274) الذي يفيد بأن المشاورات قد بدأت بين بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطي وحكومة البلد للتخطيط للانتقال النهائي للبعثة وخروج قوات حفظ السلام بطريقة مسؤولة من البلد.

وكجزء من ذلك النهج الشامل، نؤيد المشاركة الإقليمية لمنع التمويل غير المشروع للجماعات المسلحة. وستؤدي سلاسل توريد المعادن بطريقة مسؤولة وخالية من النزاعات، فضلا عن الجهود الرامية إلى مكافحة تهريب الموارد الطبيعية إلى إضعاف تحالف القوى الديمقراطية وتعزيز الاقتصاد المحلي.

أخيرا، نتطلع إلى مواصلة مناقشة هذه المسائل خلال الإحاطة المقرر عقدها الشهر المقبل بشأن منطقة البحيرات الكبرى. ونأمل أن تلفت هذه الإحاطات المتتالية مزيدا من الاهتمام إلى الحاجة الملحة إلى اتخاذ الإجراءات. وفي نهاية الأمر، فإن هناك الكثير من الفرص السانحة هنا اليوم.

وسنطوي معا صفحة عدة عقود من العنف ونبدأ عهدا سلميا ومزدهرا للجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى بأسرها.

المرفق الرابع عشر

بيان القائم بالأعمال بالنيابة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة، بول لوسوكو إفامبي إمبول

[الأصل: بالفرنسية]

أود بداية أن أتقدم بالتهاني الحارة لكم، سيدتي، بتولى بلدكم، الولايات المتحدة الأمريكية، وأنتم شخصيا، رئاسة مجلس الأمن خلال شهر آذار/مارس 2021. وأود أيضا أن أشكركم على عقد هذه الجلسة التي تتعلق بالحالة في بلدي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعلى قبولكم لمشاركة وفد بلدي فيها.

وأغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على دعمه لجهود جمهورية الكونغو الديمقراطية الداعمة لاستعادة السلام.

وأود أيضا أن أعرب عن شكري لجميع أعضاء المجلس على الاهتمام الخاص الذي يواصلون إيلاءه للحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

لقد اطلعت باهتمام كبير على تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2021/274) الذي قدمته في وقت سابق ممثلته الخاصة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، السيدة بينتو كيتا، التي أرحب بحضورها وحيويتها. والواقع أن السيدة كيتا قد أبدت التزاما واضحا وحساسية إزاء الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ بداية فترة ولايتها حيث بدأت بالفعل جولة للتعرف شخصيا على الحالة الاجتماعية والأمنية التي تغلب عليها الفظائع التي ترتكبها الجماعات المسلحة. كما زارت مقاطعة كاساي التي يجب، وفقا لجدول الانسحاب المتفق عليه، لتشهد مغادرة قوات حفظ السلام بحلول نهاية حزيران/يونيه 2021 وأن تحل محلها عناصر من الشرطة الوطنية الكونغولية، فضلا عن وكالات وصناديق وبرامج معنية بالجوانب الإنسانية والإنمائية.

كما أرحب بحضور السيدة ساندرين لوسامبا، المنسقة التنفيذية لمنظمة تضامن المرأة من أجل السلام والتنمية المتكاملة في هذه الجلسة.

وأود أن أضيف صوت وفد بلدي إلى هذا التبادل بشأن الشواغل التي أثارها التقرير، وأن أدلي ببعض التعليقات لا سيما بشأن الحالة السياسية والأمنية والإنسانية، علاوة على مسائل حقوق الإنسان.

ولا تزال الحالة السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية يغلب عليها تعيين وتنصيب قادة جدد على رأس مؤسسات معينة في البلد بعد أن وضع رئيس الجمهورية، فخامة السيد فيليكس أنطوان تشيسيكيدي تشيلومبو، حدا لائتلاف تكتل مسار التغيير والجبهة المشتركة من أجل الكونغو، وبعد إنشاء اتحاد الأمة المقدس والاعتراف بأغلبية برلمانية جديدة. وتشمل التغييرات المبدئية المكتب الجديد للجمعية الوطنية، الذي يرأسه صاحب المقام كريستوف موسو نكوديا بوانغا منذ 3 شباط/فبراير 2021 ومكتب مجلس الشيوخ الجديد، بقيادة صاحب المقام موديست باهاتي لوكويبو منذ 2 آذار/مارس 2021 ورئيس الوزراء الجديد ورئيس الحكومة، معالي جان ميشيل ساما لوكوندي كيينغي، منذ 14 شباط/فبراير 2021. وننتظر قريبا جدا الإعلان عن الفريق الكامل لحكومة اتحاد الأمة المقدس.

وكان الدافع وراء قرار رئيس الدولة بوضع حد لائتلاف مسار التغيير – الجبهة المشتركة من أجل الكونغو هو أنه وبعد عامين من التحول السياسي المكفول ديمقراطيا بعد انتخابات عام 2018 أثبت الائتلاف الناتج عنها محدودية قدرته على تلبية معظم توقعات الشعب الكونغولي. وعلاوة على ذلك، أنشأ رئيس الجمهورية ائتلاف اتحاد الأمة المقدس بغية دفع الإصلاحات الرئيسية المطلوبة لوضع البلد بحزم على مسار السلام والاستقرار والتنمية المستدامة.

ومن الطبيعي تماما في هذا الوقت من الانتقال وإلى حين تعيين الفريق الكامل للحكومة الجديدة أن يتباطأ نشاط الحكومة إلى حد ما.

ومن المهم أن نلاحظ مرة أخرى على الصعيد السياسي أن رئيس الجمهورية قد أُنتخب رئيسا للاتحاد الأفريقي لمدة سنة واحدة خلال الدورة العادية الرابعة والثلاثين لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات. وتتمحور أولويات رئاسته، التي تكررت في الفقرة 10 من التقرير قيد النظر، حول تسع ركائز يقوم عليها الموضوع الرئيسي لولايته: ”الفنون والثقافة والتراث: أدوات لبناء أفريقيا التي نصبو إليها“.

وكما ورد في عدة أجزاء من تقرير الأمين العام، لا تزال الحالة الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تغلب عليها مكافحة الجماعات المسلحة العنيدة في الجزء الشرقي من البلد، ولا سيما في مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري وتنجانيقا، فضلا عن بعض النزاعات القبلية.

ولا تزال هذه الجماعات المسلحة، الوطنية والأجنبية، تزرع بذور الموت والخراب على الرغم من كل الجهود التي تبذلها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بمساعدة شركائها، بما في ذلك البعثة للقضاء عليها وحماية المدنيين.

وتتجمع صفوف هذه الجماعات المسلحة وتتشتت وفقا لمصالح وشبكات داعميها. وأصبح نشاط الجماعات المسلحة تجارة مربحة مع التواطؤ على عدة مستويات داخل البلد وخارجه مما يزودها بالأسلحة والذخيرة وغيرها من أدوات الحرب الضرورية مقابل المعادن والنقود.

ولا تزال هذه الحالة مثيرة للقلق وتشكل أولوية قصوى لرئيس الدولة الذي قرر في تشرين الأول/أكتوبر 2019 شن هجوم كبير بواسطة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لاستعادة السلام وإعادة بسط سلطة الدولة في ذلك الجزء من البلد.

لقد سئم الناس من البكاء وعدّ موتاهم. إنهم لا يشعرون بأنهم محميون حقاً من هذه المأساة ويطلبون القيام بشيء ما في مواجهة استراتيجية الإرهاب التي تطبقها الجماعات المسلحة، ولا سيما تحالف القوى الديمقراطية. وفي مواجهة هذا الشعور بعدم الرضا، نشهد زيادة في استخدام عدالة الغوغاء ضد الأفراد المشتبه في انتمائهم إلى تحالف القوى الديمقراطية.

ومع ذلك، تم اتخاذ عدد من المبادرات على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية لإنهاء معاناة شعب شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد أكثر من 25 عاماً من انعدام السلام والأمن. ونشيد بجميع هذه المبادرات لصالح السلام والأمن في شرق البلد. بيد أننا ندعو ونشجع جميع الشركاء المرتبطين بها على تنسيق جهودنا حتى تتحقق النتائج التي نأمل في تحقيقها ويعود السلام والأمن بالفعل إلى شرق البلد. وثمة حاجة ماسة إلى إيجاد التناسق في جميع المبادرات التي أطلقت وتعزيز استراتيجيتنا المشتركة لحماية

المدنيين. ونحن بحاجة إلى إيجاد آلية لتعظيم أثر هذه المبادرات، لا ســـيما من خلال التلاحم والتعاون والحوار والمشاورات المنتظمة والإرادة السياسية.

وعلى الصعيد الإقليمي سيكون من الضروري، على سبيل المثال، إحياء اتفاق أديس أبابا الإطاري بشـأن الســلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، والسـعي إلى تنفيذ المبادرات دون الإقليمية لتعزيز السـلام، بما في ذلك شـهادات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بشـأن تجارة المعادن. وسيكون من الضروري تعزيز الحوار الجاري على مستوى رؤساء الدول ووضع استراتيجية مشتركة على الصـعيد الإقليمي. وينبغي تنسـيق الاسـتراتيجية الإقليمية لمكتب المبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى مع الاستراتيجية الوطنية ومع البعثة، ووضع خطة عمل مفصلة بصورة مشتركة.

وبالمثل، ينبغي أن تؤتي العمليات العسـكرية والحلول غير العسـكرية ثمارها بصـورة متزايدة مع مكتب المبعوث الخاص للمنطقة.

ويجب أن تشمل جهودنا لمكافحة هذه الجماعات المسلحة بفعالية أيضاً فرض جزاءات على جميع شبكات المافيا التي تضم أولئك الذين يشترون المعادن ويدعمون تجارتها المغمسة بالدم في جمهورية الكونغو الديمقراطية – وجميع هؤلاء اللصوص الذين يزودون الجماعات المسلحة بالأسلحة، في انتهاك تام للحظر.

وفي هذا الصـدد، تقوم الحكومة والقوات المسـلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية حالياً، من جانبهما، بأعمال ضـد كل من ينتهك الأنظمة المحلية ويتواطأ مع المتمردين. وقد قامت قوات الأمن بالفعل بتفكيك عدة شبكات وجعلتها تمثل أمام القضاء العسكري. وهذا هو الحال بصفة خاصة مع تفكيك شبكة كبيرة تقوم بالاتجار بالأسلحة وذخائر الحرب التي تسرق بصورة روتينية من كينشاسا لتزويد الجماعات المسلحة في وسط أفريقيا عبر مدينتي غبادوليت وجيمينا. وسـتكون الحكومة والقوات المسـلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ممتنتين إذا قام من لديه معلومات عن شبكات المافيا هذه بمشاطرتها مع سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونقصد هنا على وجه الخصوص البعثة وطائراتها المسيّرة التي يمكن أن توفر معلومات حاسمة قد تساعد في مطاردة هذه الجماعات المسـلحة ومؤيديها. ومن المهم أن يتم تبادل هذه المعلومات مع قوات الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي هي على خط المواجهة في الحرب ضد هؤلاء اللصوص المسلحين.

وتتوقع جمهورية الكونغو الديمقراطية من الأمم المتحدة ومجلس الأمن أن يسـاعدا البعثة وأن يوفرا كل الوسائل اللازمة للاضطلاع بمهمتها وولايتها على النحو الواجب، بما في ذلك الدعم السياسي؛ وضمان حصول القوات في الميدان على الوسائل والقدرات اللازمة، بما في ذلك التدريب اللازم، لتلبية متطلبات الواقع في الميدان والحرب غير المتناظرة التي تشـنها الجماعات المسـلحة حالياً؛ وضـمان نشـر الوحدات والقوات المتوقعة وفقاً للقرار 2556 (2020) وفي الوقت المناسب.

وسـيكون من المهم أن تعزز البعثة شـراكتها مع الحكومة، وفقاً لتوصـيات مجلس الأمن، من أجل كفالة تعزيز الاستراتيجيات المطبقة في الميدان على نحو متسق واستكمال بعضها بعضاً على نحو تام.

ومن الضـروري اسـتئناف وتكثيف العمليات المشـتركة والمخطط لها بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة، على النحو الموصـى به في القرار 2556 (2020). وتحقيقاً لهذه الغاية، من الملح أن يجتمع خبراء من وزارة الدفاع وخبراء من بعثة الأمم المتحدة حول طاولة لوضـع ترتيب تقني جديد يتماشـى مع التوصـية الواردة في القرار 2556 (2020)، بالنظر إلى أن أحدث ترتيب تقني يعود إلى عام 2018. ومن شأن هذا الترتيب أن يحدد مجالات التعاون والتدخل.

وينبغي أن تعزز البعثة أيضاً التعاون مع الشركاء الآخرين، تحت قيادة الحكومة، لضمان أن تكون الإجراءات المنفذة أكثر فعالية وأن يكون لها الأثر المتوقع من الجميع.

ويود وفد بلدي أيضاً أن يشدد على الحاجة إلى إجراء تقييمات منتظمة لفعالية البعثة وأداء القوات، الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة على السواء، والأفراد المدنيين وفقاً لمذكرات التفاهم، من أجل ضمان مستوى تنفيذ الولاية الممنوحة بموجب القرار 2556 (2020). يمكن استكمال هذه التقييمات الداخلية بتقييمات منتظمة، إلى جانب شركائنا، لفعالية عملنا المشترك والأنشطة التي نقوم بها معاً في الميدان لتحسين تنظيم أنفسنا في حالة الحاجة.

ومن أجل كسر الحلقة المفرغة لمشكلة المقاتلين المسرحين الذين يلقون أسلحتهم، مواطنين وأجانب على السواء، من المهم أن تساعد البعثة في الأنشطة المتصلة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والاستقرار في المجتمعات المحلية، على النحو الذي حدده رئيس الجمهورية – أي دمج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مع خطة تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في المناطق المتأثرة بالنزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

لقد ظلت جمهورية الكونغو الديمقراطية لأكثر من عقدين هدفاً لأعمال إرهابية ارتكبتها الجماعات المسلحة. والواقع أن كل هذه الجماعات المسلحة المختلفة، الأجنبية منها أو الوطنية، ترتكب انتهاكات عنيفة جداً ضد السكان. غير أن بلدي يشعر بالقلق إزاء صعود تحالف القوى الديمقراطية/جماعة مدينة التوحيد والموحدين، وهي جماعة متمردة متحالفة مع تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية وتحظى بدعم كبير لتوسيع الخلافة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتود حكومة بلدي أن يعترف مجلس الأمن بالوجه والهوية الحقيقيين لتلك الجماعة الإرهابية. ولذلك ترحب جمهورية الكونغو الديمقراطية باعتراف حكومة الولايات المتحدة بتحالف القوى الديمقراطية بوصفها جماعة إرهابية تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وتأمل أن يحذو الأعضاء الآخرون في مجلس الأمن حذوها.

وبالفعل، تتميز جماعة تحالف القوى الديمقراطية/مدينة التوحيد والموحدين الجهادية بتجنيد الأطفال وتلقينهم وتغذية نزعة التطرف لديهم قسراً، وكذلك بمجازرها وعمليات القتل وقطع الرؤوس والنهب والحرق العمد والاغتصاب واختطاف المدنيين والهجمات على قوات النظام والدفاع والأمن وعناصر البعثة والجهات الفاعلة في المجال الإنساني.

فيما يتعلق بالاستراتيجية المشتركة للانسحاب التدريجي لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من المهم الإشارة إلى استعداد حكومة بلدي لمناقشة المسألة في إطار الفريق العامل المشترك الذي أنشأته الحكومة والبعثة وفقا لروح القرار 2556 (2020) حتى تكون النتائج التي يتوصل إليها الفريق بمثابة وثيقة مرجعية لكلا الطرفين لدعم التنفيذ السلس للاستراتيجية المشتركة والسماح بنقل المسؤولية تدريجيا وبالتالي الانسحاب المنظم والنهائي للبعثة.

وفيما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية المشتركة لانسحاب البعثة، من الضروري أن يحدد الفريق العامل على وجه السرعة الطرائق العملية لسحب المهام ونقلها إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بتوفير مؤشرات واقعية وقابلة للقياس، بالإضافة إلى جدول زمني لمختلف الأدوار والمسؤوليات وكذلك وضع استراتيجيات لتقييم المخاطر والتخفيف من آثارها.

وينبغي تعزيز هذا التعاون وزيادة التبادلات لتنظيم استراتيجية الخروج والجدول الزمني معا، بما في ذلك المراحل الانتقالية ووضع مؤشرات ومعايير تقييم مشتركة. ومع مرور الأشهر واقتراب الموعد النهائي ينبغي لأعضاء الفريق العامل أن يجتمعوا بانتظام.

وتواصل جمهورية الكونغو الديمقراطية جهودها لتحسين حالة حقوق الإنسان تحت قيادة رئيس الدولة. وحدثت خلال الفترة التي تعنينا – من تشرين الأول/أكتوبر 2020 إلى آذار/مارس 2021– عدة تطورات إيجابية في البلد فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب والجرائم الخطيرة المرتكبة في أراضيه.

ونود أن نشيد بالمساعدة التي قدمتها البعثة إلى نظام القضاء العسكري الكونغولي في التحقيق في عدة قضايا بهدف مكافحة الإفلات من العقاب وإغلاق العديد من القضايا المعلقة على النحو المبين في عدة فقرات من التقرير (S/2021/274) قيد النظر.

ومن بين التطورات الجديدة المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في البلد، نود أن نلاحظ صياغة واعتماد الجمعية الوطنية مشاريع قوانين بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق الشعوب الأصلية وإحالتها إلى مجلس الشيوخ لقراءتها ثانية، وإعداد الحكومة وثيقة استراتيجية بعنوان ”خطة شاملة لتنفيذ توصيات الآليات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان“ بدعم من مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبالإضافة إلى ذلك، اتخذ رئيس الدولة عدة تدابير للعفو عن السجناء والإفراج عنهم إفراجا مشروطا للحد من اكتظاظ السجون وتحسين ظروفها. وأعيد إدراج جمهورية الكونغو الديمقراطية في برنامج قانون النمو والفرص الأفريقية الذي سنته الولايات للبلدان الأفريقية بعد تقييم كافٍ للتقدم الذي أحرزته مؤخرا في احترام الحقوق والحريات الأساسية.

علاوة على ذلك، وبناء على تعليمات رئيس الجمهورية، ستجري الحكومة في الأيام القليلة القادمة مناقشات مع جميع أصحاب المصلحة بشأن إلغاء عقوبة الإعدام. واعتمدت اللجان الحكومية المتخصصة مرسومين بشأن تنفيذ العدالة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وخصصت أموال لفترة مؤقتة لإعادة تأهيل ضحايا الحرب في كيسانغاني.

وفي السياق المحدد لمكافحة الفساد والإفلات من العقاب، نشير إلى بضع القضايا، لا سيما القضايا التالية.

في 12 كانون الثاني/يناير حكمت محكمة الحامية العسكرية في بوكافو على تاكونغومو موكامبيلوا لو بوس بالسجن لمدة 20 عاما بتهمة القتل والاغتصاب والاسترقاق وغير ذلك من الأعمال اللاإنسانية التي تشكل جرائم ضد الإنسانية.

وفي 8 آذار/مارس أدانت المحكمة الميدانية العسكرية في كيفو الشمالية ثلاثة أشخاص متهمين بالاعتداء على مركز لعلاج الإيبولا وقتل طبيب تابع لمنظمة الصحة العالمية في بوتيمبو في نيسان/أبريل 2019.

وفي 20 آذار/مارس قدمت شرطة التدخل الجنائي إلى الجمهور 23 من أفراد العصابات الذين ألقي القبض عليهم أثناء دوريات الشرطة واتهموا بتسبيب حالة من انعدام الأمن.

عليه، لقد تفاجأت حكومة بلدي بأنه - وبالرغم من كل هذه الجهود التي اعترف بها الجميع - يذكر التقرير قيد الاستعراض في الفقرة 25 أن 51 في المائة من انتهاكات حقوق الإنسان تنسب إلى جماعات مسلحة وأن 49 في المائة تنسب إلى موظفي الدولة وأن 90 في المائة منها ارتكبت في المقاطعات المتأثرة بالنزاعات.

وبالنسبة لحكومة بلدي هناك مسألة تتعلق بتجميع الإحصاءات غير المتسقة والمتناقضة مرة أخرى فيما يتصل بالادعاءات الموجهة ضد عناصر من قوات الأمن ومسؤولين في حكومة بلدي، بما في ذلك داخل منظومة الأمم المتحدة. وتختلف هذه الإحصاءات باختلاف ما إذا كانت صادرة عن البعثة أو عن مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان أو عن فريق الخبراء أو المبعوثين الخاصين للأمين العام أو من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويعتقد وفد بلدي مرة أخرى أنه سيكون من الأفضل، كما طلب مرارا، تبادل المعلومات عن الطرائق المستخدمة والمعلومات التي جُمعت مسبقا ثم تجميع وتنظيمها قبل إعطائها طابعا رسميا ونشرها.

لكن وبالنظر إلى أن هذا الرقم مرتفع جدا، تود حكومة بلدي الحصول على مزيد من التفاصيل والمعلومات عن تلك الادعاءات، ولا سيما معرفة أنواع الانتهاكات والمواقع الدقيقة التي ارتكبت فيها الانتهاكات وأسماء مرتكبيها حتى تتمكن دوائرها المختصة من إجراء التحقيقات المناسبة ومعاقبة مرتكبيها إذا تأكدت الوقائع.

على الصعيد الإنساني وبالإضافة إلى جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا أوبئة وأمراضا أخرى مثل الإيبولا والحصبة التي تجهد نظامها الصحي. وهناك أيضا مشكلة اللاجئين والمشردين داخليا، الذين تتزايد أعدادهم بسبب الحالة الأمنية. ويعيش النازحون في ظروف كارثية، لا سيما مع عودة تفشي كوفيد-19 والإيبولا، ويطالبون بدعم الشركاء الوطنيين والدوليين.

وعلاوة على ذلك، تعرضت قافلة مساعدات إنسانية تابعة لبرنامج الأغذية العالمي للهجوم وقُتل السفير الإيطالي أثناء تقديم الإغاثة إلى أولئك اللاجئين والمشردين. وفي هذا الصدد، أود أن أبلغ المجلس بأن تحقيقا قد فتح في مكتب المدعي العام العسكري فيما يتعلق بذلك الهجوم.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أشكر أعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة والشركاء الإقليميين والدوليين الرئيسيين على دعمهم المستمر لكفالة الوفاء بولاية البعثة وإحلال السلام والأمن في الجزء الشرقي من بلدي.

لا يسعني أن أختتم هذا البيان دون أن أعرب عن عميق امتنان حكومة وشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية للسيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة السابقة للأمين العام، على حبها للكونغو وتفانيها في تحقيق السلام في البلد.

ختاما، أود أن أكرر تصميم رئيس الجمهورية والحكومة على مواصلة التعبئة والكفاح الجاري بالفعل بمساعدة الشركاء إلى أن يتم القضاء التام على الجماعات المسلحة ليتمكن السكان في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية من العيش في سلام دائم والمساهمة في تنمية بلدهم.